الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/23/NPL/1

الجمعية العامة

Distr.: General
6 August 2015
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثالثة والعشرون
٢-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان رقم ٢١/١٦*

نيبال

* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس في محتوياتها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

290915 051015 GE.15-13294 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

عملية الصياغة

١- أعد التقرير من خلال مشاورات واسعة النطاق مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام، إضافة إلى جهات أخرى. وأجرت لجنة ذات تمثيل متعدد القطاعات شكلتها حكومة نيبال من أجل إعداد التقرير خمس مشاورات إقليمية وبرنامج تحاور وطني مع أكثر من ٧٥٠ مشاركاً[١]. وإضافة إلى ذلك، فإن الآراء والشواغل التي أعرب عنها في المشاورات التي أدارتها بصورة مستقلة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني قد أخذت في الاعتبار في هذا التقرير.

السياسة العامة لحقوق الإنسان

٢- تعتبر حكومة نيبال تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وتعميم برنامج لحقوق الإنسان يسعى في مجمله إلى الوفاء بواجباتها والتزاماتها الوطنية والدولية مبدأً أساسياً من مبادئها. وأخذت حكومة نيبال بنهج قائم على حقوق الإنسان في صياغة وتنفيذ جميع السياسات العامة، والخطط والبرامج الإنمائية. وقد عملت نيبال على تنفيذ خطط عمل وطنية دورية لحقوق الإنسان، بتعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، على مدى ١١ سنة. وفي الوقت الحاضر، تعكف حكومة نيبال على تنفيذ خطة عملها الوطنية الخماسية الرابعة لحقوق الإنسان للفترة الممتدة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٩، وذلك من أجل تطوير تملكها الجماعي وإدماج برامج حقوق الإنسان في الخطط الإنمائية الدورية للبلد. وتغطي خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان ثمانية عشر مجالاً مواضيعياً من أجل الوفاء بالتزاماتها، بما فيها تلك المترتبة على توصيات هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل[٢].

التحسينات في الإطار المعياري والهيكلي

٣- أظهرت حكومة نيبال التزامها القوي بالأطر المعيارية الدولية بتصديقها على الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان[٣] ودمجها في نظامها الداخلي. وإن سن[٤] القوانين، وجدولة مشاريع قوانين في البرلمان[٥]، وصياغة مشاريع التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان عملية متواصلة[٦]. وقد عززت حكومة نيبال الهياكل المؤسسية[٧] لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتقديم الدعم المتواصل لها، وإنشاء آليات مستقلة معنية بحقوق الإنسان في جميع الوزارات وقوات الأمن. كما تستثمر حكومة نيبال في إصلاح السجون[٨]. وتشمل بعض التحسينات في الإطار المعياري والهيكلي، بعد الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل، إنشاء آليات العدالة الانتقالية، وإحداث تحسن كبير في النظام الأمني، وتحسين عمل نظام العدالة الجنائية.

متابعة التوصيات

٤- يجري تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل في إطار خطة عمل تتضمن عمليات متابعة دورية. ويرد التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات أدناه بضمها في فئات مواضيعية مختلفة، حيث يرد رقم التوصية ذات الصلة في شكل حاشية مرجعية.

إحراز تقدم في الدستور[٩]

٥- لقد أحرز البلد تقدماً نحو دستور جديد. وحظي المشروع الأولي للدستور الجديد الذي أعدته لجنة صياغة الدستور، في أعقاب تفاهم بين الأحزاب السياسية الرئيسية بشأن القضايا الرئيسية، بتأييد الجمعية التأسيسية من حيث المبدأ في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٥. وأمدت حكومة نيبال الجمعية التأسيسية بدعمها الكامل، وتواصل الأحزاب السياسية الحوار من أجل وضع الصيغة النهائية لمشروع الدستور من خلال عملية ديمقراطية تشمل مشاورات علنية[١٠]. وتعتقد حكومة نيبال أن الدستور الجديد سيضمن جميع الحقوق والحريات الأساسية، بما فيها حرية الدين والحق في المساواة لجميع الناس بما يتماشى والمعايير الدولية.

٦- وتعكس الجمعية التأسيسية التنوع الواسع للمجتمع النيبالي. وقد زاد تمثيل المرأة في البرلمان من ٢,٩ في المائة عام ١٩٩٥ إلى ٢٩ في المائة عام ٢٠١٥. وتعتقد حكومة نيبال أن الجمعية التأسيسية ستتمكن من تقديم دستور جديد يكفل مشاركة فعالة ومؤثرة للمرأة في أجهزة الدولة.

المدافعون عن حقوق الإنسان[١١]

٧- نفذت حكومة نيبال المبادئ التوجيهية المتعلقة بتأمين الصحفيين من الحوادث لعام ٢٠١٣[١٢]. كما وضعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مبادئ توجيهية متعلقة بسلامة المدافعين عن حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، تتناول سياسة جديدة لوسائط الإعلام توجد قيد النظر في مجلس الوزراء بدورها الشواغل المتعلقة بسلامة الصحافيين. وما فتئت كالات إنفاذ القانون تعطي تعليمات من خلال وزارة الشؤون الداخلية من أجل الحفاظ على حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين والمدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة. وحكومة نيبال ملتزمة بإزالة أية عوائق دون تمتع المدافعين عن حقوق الإنسان بالحقوق والحريات، وباتخاذ إجراءات قانونية ضد من يضعها.

حرية التجمع[١٣]

٨- يضمن الدستور المؤقت (الذي يشار إليه فيما بعد باسم الدستور) الحق في حرية الرأي والتعبير، وحرية التجمع السلمي، وحرية تشكيل الأحزاب أو المنظمات السياسية، أو الاتحادات والرابطات. ويوفر قانون الحقوق المدنية لعام ١٩٥٥ مزيداً من الحماية لهذه حريات الأساسية. وقد

احترمت حكومة نيبال دوماً حرية التجمع. ولا ينبغي اعتبار إعلان بعض الأماكن العامة مناطق يحظر دخولها بإصدار إشعار رسمي من أجل الحفاظ على النظام والسلم العامين تقييداً غير معقول لهذه الحرية. وعلاوة على ذلك، يجري تدريب قوات الأمن بانتظام على الالتزام الصارم بسياسة أدنى قدر من استخدام القوة حتى عند محاولة السيطرة على حالات العنف.

حقوق العمل[١٤]

٩- يكفل قانون العمل لعام ١٩٩٢ المساواة في العمل وفي إجراءات التوظيف، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١١. وكانت وزارة العمل والعمالة بصدد تنقيح هذا القانون وغيره من التشريعات ذات الصلة بالعمل لجعلها أكثر توافقاً مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية. ويتمثل هدف حكومة نيبال في إعادة تأهيل فئتي *'الكامايا'* و*'الهاليا'* في غضون فترة سنتين إلى خمس سنوات المقبلة على التوالي[١٥].

١٠- وكانت حكومة نيبال بصدد وضع مزيد من معايير السلامة والصحة المهنيتين لفائدة العمال وفقاً لقانون العمل[١٦]. وقد صنفت الصناعات إلى أربع فئات مختلفة وفقاً لمستوى الخطر/المخاطر. وأقر مجلس الوزراء مشروع قانون متكامل للضمان الاجتماعي سيقدم لإدراجه في جداول البرلمان من أجل إنشاء 'صندوق اكتتابي للضمان الاجتماعي'، بهدف تعزيز الضمان الاجتماعي للعمال الذين يعملون في القطاع غير الرسمي. وقد ينشئ الصندوق مجموعة متنوعة من برامج الرعاية الاجتماعية للعمال[١٧].

١١- ونفذت حكومة نيبال حزمة جديدة للأجور وكذا للضمان الاجتماعي لفائدة عمال المشاريع التجارية[١٨]. وترصد السلطات المحلية الامتثال لمعدلات الأجور. ومع ذلك، فإنها ما فتئت تواجه تحديات في التنفيذ الفعلي للحد الأدنى للأجور، ولا سيما بسبب عدم تقديم المتضررين لشكاوى. وتعتزم وزارة العمل والعمالة إنشاء سلطة رفيعة المستوى لحماية حقوق العمال ورصد تنفيذ الحد الأدنى للأجور.

١٢- واتخذت حكومة نيبال عدداً من التدابير لمنع وإدارة مخاطر استغلال العمال المهاجرين. ويقوم مجلس تعزيز العمالة الأجنبية، من خلال اتفاقات مع المؤسسات المالية، بتيسير تقديم قروض لمن يطمح إلى ذلك من العمال المهاجرين. وبحلول منتصف نيسان/أبريل ٢٠١٤، كان قد أقرض مبلغ ٦٧٢,١٤ ٢ مليون دولار روبية إلى المحتاجين، مما ساهم في إيجاد عمل لـ ٨٠٦ ٢٠ أفراد. ولمساعدة العمال المهاجرين على الحصول على وظائف أفضل في السوق الدولية، ما فتئت حكومة نيبال توفر لهم التدريب على المهارات. وبحلول منتصف نيسان/أبريل ٢٠١٤، كان ٥٠٠ ٤ شخص قد استفادوا من تدريب تعزيز القدرات المقدم من مجلس التعليم التقني والتدريب المهني. وبالمثل، استفاد ٩٣٥ ١٤ شخصاً من التدريب التوجيهي. وما فتئ عدد الأفراد الذين يحصلون على تصاريح الهجرة إلى الخارج يتزايد. وبلغ عدد المهاجرين الذين لم يسبق أن سجلوا الذين حصلوا على

تصاريح عمل ٨٨٠ ٦٠ في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بعدد ٠٧٦ ٣٨ في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وقد ساعدت التحويلات المالية الاقتصاد الوطني كما ساعدت فرادى الأسر المعيشية[١٩].

١٣- ووقعت حكومة نيبال مذكرة تفاهم مع خمسة من بلدان مقصد العمال[٢٠]، من أجل حماية العمال المهاجرين من الاستغلال في العمل، وهي تعمل من أجل التوقيع على مذكرة تفاهم مع كل بلد مقصد يستضيف أكثر من ٠٠٠ ١٠ عامل مهاجر نيبالي. وقد حدد الحد الأدنى لأجور العمال المهاجرين في خمسة من بلدان المقصد[٢١]. وعين ملحقون معنيون بالعمالة في البعثات النيبالية في سبعة بلدان مستقبلة للعمالة[٢٢]. وسعياً إلى مساعدة العاملات المهاجرات اللاتي أنقذن، أدخلت الخدمة بيوت آمنة في أربعة بعثات نيبالية في الخارج[٢٣]. وأنشئت إحدى هذه الدور في كاتماندو لفائدة المهاجرات العائدات.

١٤- ووضعت سياسة العمالة الأجنبية لعام ٢٠١٢ إجراءاتِ تسجيل وتجديد تسجيل مؤسسات تدريب العمالة الأجنبية لعام ٢٠١٤، والمبادئ التوجيهية لإرسال العمال المنزليين للعمل في الخارج لعام ٢٠١٥، إضافة إلى غيرها[٢٤] من أجل حماية حقوق ومصالح العمال المهاجرين. وتوجد قيد الإعداد سياسة منفصلة بشأن الهجرة الآمنة من أجل التصدي للهجرة غير الشرعية والهجرة غير الموثقة وكفالة الهجرة الآمنة. وتوجد آليات هيكلية لتشجيع العمالة الأجنبية الآمنة والكريمة واللائقة ولتهيئة بيئة مواتية للعلاقات بين أرباب العمل والعمال وغيرهم من أصحاب المصلحة[٢٥]. وقُدم دعم مالي، عن طريق مجلس تعزيز العمالة الأجنبية، إلى ٦٣٨ أسرة لعمال متوفين و٦٩ أسرة لعمال مصابين. وإضافة إلى إنقاذ العمال الذين تقطعت بهم السبل في بلدان أجنبية، قُدم الدعم من أجل نقل ٣٠٠ جثة إلى المقاطعات المعنية. وقد أنشئت محكمة العمالة في الخارج لإتاحة إمكانية للوصول إلى العدالة بسهولة وسرعة لضحايا العمالة الأجنبية[٢٦].

الفقر والخدمات الأساسية والعمالة[٢٧]

١٥- تنفذ حكومة نيبال سياسة للتخفيف من حدة الفقر من خلال خطط إنمائية دورية ترمي إلى كفالة العدالة الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما للفئات الضعيفة والمهمشة. وقد نفذت برامج خلال العقدين الأخيرين حيث يوجد التخفيف من حدة الفقر في صلب خطة التنمية. وانطلاقاً من الخطة العاشرة فما فوق، صنف الفقر إلى فقر في الدخل، وفقر بشري، واستبعاد اجتماعي. وتظهر تحليلات هذه الأبعاد انخفاضاً ملحوظاً في الفقر بشكل عام وتحسناً في مؤشرات التنمية البشرية للشعب النيبالي. وتظهر بيانات السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر اتجاهاً نحو الانخفاض[٢٨]. بيد أن الزلزال المدمر الذي وقع في ٢٥ نيسان/أبريل وما خلفه يحتمل أن يزيد مستوى الفقر في المناطق الأكثر تضرراً بنسبة ٢,٥ في المائة إلى ٣,٥ في المائة[٢٩].

١٦- وأجرت حكومة نيبال دراسة استقصائية بهدف جمع بيانات علمية عن الفقراء. ولتقديم بطاقات هوية للفقراء، حددت ٤١٨ ٣٥٦ أسرة معيشية فقيرة في ٢٥ مقاطعة من خلال الدراسة

الاستقصائية. وستُجرى الدراسة الاستقصائية أيضاً في المقاطعات المتبقية. ويقدم تعداد السكان الذي أجري عام ٢٠١١ بيانات مصنفة حسب الإثنية والجنسية ونوع الجنس وما إلى ذلك[٣٠]. ويبين أن مستوى الفقر انخفض خلال السبع عشرة سنة الماضية من ٢١,٥٦ في المائة إلى ١٥,٤٦ في المائة في المناطق الحضرية، ومن ٤٣,٢٧ في المائة إلى ٢٧,٤٣ في المائة في المناطق الريفية. ولسد هذه الثغرة بين المناطق الحضرية والريفية، يعمل صندوق التخفيف من حدة الفقر في الوقت الراهن في ٥٩ مقاطعة من ٧٥ مقاطعة التي تتكون منها نيبال. ويتلقى صندوق التخفيف من حدة الفقر مساعدات من البنك الدولي الذي وافق مؤخراً على تقديم ٨٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتمويل البرامج الجارية والجديدة حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ويساهم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بدوره بمساعدة مالية لصندوق التخفيف من حدة الفقر[٣١]. وحرصاً على مساعدة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، ما فتئ صندوق التخفيف من حدة الفقر يساعد حكومة نيبال في العمل من أجل خفض الفقر إلى ٢١ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وحتى نيسان/أبريل ٢٠١٤، ساعد صندوق التخفيف من حدة الفقر على تشكيل ٧٨٨ ٢٣ جمعية مجتمعية للفقراء من أجل تنفيذ مختلف أنشطة تعزيز سبل كسب الرزق وبناء القدرات. واستفادت من هذا البرنامج ١٥١ ٦٦٣ أسرة معيشية فقيرة، معظمها من المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية، *الداليت*، والنساء. ولا يحصل ٦٥ في المائة من هذه الأسر، التي تشكل المرأة ٧٥ في المائة منها، على غذاء كاف لما يزيد عن ٣ أشهر في السنة. ومن أجل تنمية شاملة للجميع، ركزت حكومة نيبال في خطتها الثالثة عشرة الراهنة على نهج التنمية المجتمعية المدفوعة بالطلب على الصعيد المحلي. وقد دعم البرنامج المجتمعات المحلية لكي تبدأ في العمل لحسابها الخاص من خلال برامج توليد الدخل والهياكل الأساسية المجتمعية ذات الصلة.

١٧- وتعمل حكومة نيبال على توفير الغذاء عن طريق وكالاتها وبرامجها التي تشمل برنامجي 'الغذاء مقابل العمل' و'التغذية المدرسية' من أجل ضمان الحق في الغذاء للفقراء والمحرومين الذين يعيشون في المناطق النائية. وتساعد حكومة نيبال هؤلاء الأشخاص عن طريق الدعم الاجتماعي والاقتصادي وتعمل على إعداد التشريعات المتعلقة بالعمالة[٣٢].

١٨- ويوفر مجلس التعليم التقني والتدريب المهني تدريباً موجهاً نحو المهارات، والدعم التقني، وقروضاً بشروط ميسرة *للداليت*، والقوميات الأصلية، والنساء، والأشخاص ذوي الإعاقة[٣٣]. وقد شكلت لجنة تنمية أقصى الغرب ولجنة تنمية كرنالي من أجل التنمية الشاملة للمجتمعات المحلية الضعيفة والمهمشة في منطقة أقصى الغرب ومنطقة كرنالي على التوالي[٣٤].

المساعدة المالية والتقنية من أجل حقوق الإنسان والأهداف الإنمائية للألفية[٣٥]

١٩- تهدف سياسة التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٤[٣٦] إلى تعبئة مساعدات فعالة من المجتمع الدولي استناداً إلى الأولويات الوطنية. وتحتاج نيبال، بوصفها بلداً من أقل البلدان نمواً ومن البلدان النامية غير

الساحلية وبلداً خارجاً من نزاع، إلى تعزيز الدعم الدولي من أجل التنمية الاقتصادية وإعادة بناء الهياكل الأساسية التي تدمرت وتخربت بسبب النزاع والزلازل المدمرة. وضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لعام ٢٠١٣، جرى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ التوقيع على خطة عمل البرنامج القطري للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ بين حكومة نيبال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهي تهدف إلى تلبية احتياجات البلد الانتقالية والمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل.

٢٠- وتماشياً مع الهدف الشامل لبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، لدى حكومة نيبال خطة للخروج من قائمة أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٢. كما تشجع سياسة التعاون الإنمائي لنيبال لعام ٢٠١٤ الشركاء في التنمية على تقديم دعمهم إلى نيبال وفقاً للمبادئ التوجيهية المبينة في وثيقة برنامج عمل اسطنبول[٣٧].

تغير المناخ[٣٨]

٢١- تعكف حكومة نيبال على تنفيذ سياسة تغير المناخ لعام ٢٠١١. وقد جرت الموافقة على الإطار الوطني لخطة العمل المحلية للتكيف من أجل تنفيذ برنامج العمل الوطني للتكيف لعام ٢٠١٠، وإعداد استراتيجية خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها لإفادة البلد والمجتمعات المحلية المستخدمة للموارد الغابوية. واستخدم برنامج نيبال للدعم في مجال تغير المناخ، الممول من الاتحاد الأوروبي وإدارة التنمية الدولية، هذا الإطار لتنفيذ إجراءات التكيف في ١٤ مقاطعة من المناطق الإنمائية لوسط وأقصى غرب نيبال. وبعد الدورة ١٧ لمؤتمر الأطراف في ديربان، بجنوب أفريقيا، تولت نيبال قيادة فريق أقل البلدان نمواً لتنسيق عملية مفاوضات الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ الذي أنشئ عام ٢٠٠١. وما فتئت نيبال تطرح بقوة شواغل أقل البلدان نمواً في المحافل الدولية من أجل زيادة التعاون والدعم الدوليين من أجل التصدي لتهديدات تغير المناخ. وهي تحتاج إلى مزيد من الدعم من المجتمع الدولي والبلدان للحصول على مدفوعات في مبادلة الكربون.

برامج الإسكان وتنفيذ قانون الأراضي[٣٩]

٢٢- تعمل حكومة نيبال على تنفيذ سياسة إسكان وطنية، استناداً إلى مفهوم "السكن للجميع"، بهدف تقديم الدعم الحكومي إلى الفئات ذات الدخل المنخفض وضمان التخطيط للاستيطان البشري. وتهدف الخطة الثالثة عشرة إلى توفير مرافق السكن الآمنة والميسورة التكلفة من أجل استيطان مخطط له. وقد وضعت إجراءات التشغيل الموحدة الخاصة بتشغيل برنامج الاستيطان المخطط له من أجل الفقراء عام ٢٠١٤. وأخذت حكومة نيبال بخطة وطنية لتوفير المأوى/السكن لعام ٢٠١٤[٤٠] من أجل كفالة مآوي ملائمة وآمنة وصديقة للبيئة لجميع فئات الدخل. وأنجز عدد من البرامج، مثل إسكان الأسر ذات الدخل المنخفض، وتحسين الحالة المادية

للسكن للمستوطنين بالغصب الذي لا أرض لهم، وتنمية السكن الريفي، وبرنامج تنمية الأراضي والسكن، وإعادة تأهيل الأسر المشردة. وتواصل حكومة نيبال تنفيذ برنامج سكن المواطنين *(Janta Aawas Karyakram)*، الذي يقصد منه توفير مرافق الإسكان الجيدة للفقراء والمهمشين. وفي إطار هذا البرنامج، تعتزم حكومة نيبال تشييد ٧٦٢ ١ مبنى سكنياً *للداليت*، وفقراء المسلمين، *وتشيبانغ، وبادي، وكوسوندا، وغاندهارفا، وراجي، ولوده*، وغيرها من المجتمعات المحلية المحرومة، وذلك في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤. وحتى الآن، جرى تشييد ٨٥٠ ٤ منزلاً وتوزيعها على هؤلاء الأشخاص. وتقدم حكومة نيبال دعماً بديلاً لإعادة توطين من هم حقاً مستوطنون بالغصب لا أرض لهم. وتجري أعمال بناء في *إيشانغو* بكاتماندو من أجل توفير مساكن للمستوطنين بالغصب حقيقة، وفقراء المناطق الحضرية، والفئات ذات الدخل المنخفض، وكذلك بهدف إدارة المستوطنات غير المخطط لها. وتقدم قروض سكن ميسرة من خلال شركات التمويل، والصناديق المتجددة، وصناديق توليد الدخل لدى الأسر الضعيفة، بما في ذلك النساء *والداليت* وعمال السخرة والقوميات الأصلية. وقد منحت شركة تمويل الإسكان النيبالية المحدودة وصندوق الادخار العمالي قروضاً ميسرة قيمتها ٤٠٠ مليون روبية نيبالية و١١٩ مليار روبية نيبالية على التوالي. وبنى صندوق الادخار العمالي ١٠٩ مساكن منخفضة التكلفة في بوخارى، و١٠٠ ١ في ضواحي الطريق الدائري لوادي كاتماندو، و٥٠٠ خارج وادي كاتماندو[٤١]. واقترحت الخطة الوطنية للإسكان برنامجاً عشرياً يركز بشكل خاص على الفئات المهمشة[٤٢]. وبالمثل، ترمي خطة إسكان عشرية مقترحة للآخرين (باستثناء فئة المهمشين) إلى بناء ٠٠٠ ٦١٠ ١ منزلاً، تشمل شققاً سكنية ومنازل وقطعاً أرضية مجزأة[٤٣]. وفي السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢، بلغت نفقات حكومة نيبال ٠٧٤ ١١ مليار روبية نيبالية على الإسكان والمرافق المجتمعية التي تشمل الإسكان، والتنمية المجتمعية، وإمدادات المياه، وما إلى ذلك. ويقدم الدعم بالأراضي والمال لعمال السخرة المحررين والأشخاص الذين لا يملكون أرضاً. وبالإضافة إلى ذلك، ما فتئت حكومة نيبال تنفذ السياسة الوطنية لاستخدام الأراضي لعام ٢٠١٣ من أجل الإدارة العامة للأراضي، بما في ذلك تصنيف الأراضي الذي يرمي إلى حماية الأراضي الزراعية وضمان الأمن الغذائي[٤٤]. وبالنظر إلى التحديات الجديدة التي نشأت بسبب الزلزال، طلبت حكومة نيبال مساعدات دولية من أجل دعم جهود إعادة الإعمار.

الحق في التعلم[٤٥]

٢٣- نُظمت السياسة التعليمية من أجل إعمال الحق الأساسي في التعليم والهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ويجري النظر في وزارة التعليم في وضع مشروع قانون لجعل التعليم الأساسي إلزامياً ومجانياً. وتعمل حكومة نيبال على بذل جهود كبيرة من أجل توفير التعليم الثانوي (حتى المستوى العاشر) مجاناً بصورة تدريجية في المدارس المجتمعية وكذا جعل التعليم الابتدائي إلزامياً. وتهدف الخطة الثالثة عشرة إلى ضمان جعل التعليم الابتدائي مجانياً وإلزامياً من

خلال التقيد الصارم بخطة العمل الوطنية لتوفير التعليم للجميع. وينفذ برنامج 'مرحباً بكم في المدرسة' في بداية كل سنة دراسية في جميع المدارس. وتشجع المجتمعات المحلية على إدارة المدارس الابتدائية بلغتها الأم. ووضعت حكومة نيبال مشروع مبادئ توجيهية للتعليم المتعدد اللغات، عام ٢٠٠٩، بهدف إقامة تعليم متعدد اللغات في ٥٠٠ ٧ مدرسة بحلول عام ٢٠١٥. وحتى الآن، توفر ٢٤ مدرسة مثل هذا التعليم. وأعدت سلفاً الكتب المدرسية بست عشرة من اللغات الأم. وتعمل حكومة نيبال على تنفيذ خطة إصلاح قطاع المدارس، للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٦، التي تهدف إلى إعادة هيكلة التعليم من الصف الأول إلى الصف الثاني عشر، وفي الوقت نفسه اعتبار التعليم من المستوى الأول إلى الثامن تعليماً أساسياً. وتبين بيانات مختلفة اتجاهاً نحو التحسن في ضمان الحق في التعليم من حيث زيادة صافي معدل الالتحاق بالمدارس، والمدرسين المدربين، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة، والنفقات الحكومية[٤٦]. وقد تضرر عدد كبير من المدارس في المناطق التي ضربها الزلزال أو تدمر. واتخذت حكومة نيبال تدابير مؤقتة حتى تتم إعادة الإعمار من أجل ضمان مواصلة جميع الأطفال الحصول على التعليم.

٢٤- وحددت خطة العمل الوطنية لتوفير التعليم للجميع، ٢٠٠١-٢٠١٥، أهداف التعليم الابتدائي والبرامج الإنمائية، استناداً إلى ركائز أربع، وهي البقاء والنماء والحماية والمشاركة. وتعتزم خطة إصلاح قطاع المدارس تنفيذ برامج التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي في ٥٠٠ من لجان التنمية القروية/البلديات. وحتى الآن، أعلنت ١ ١٧٣ لجنة من لجان التنمية القروية بأنها توفر إمكانية الحصول على التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي، وأعلن في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ٢٠١٤ أن مقاطعتين، *لاليتبور* و*دهادينغ*، ملمتان بالقراءة والكتابة بالكامل.

٢٥- ووفقاً للدراسة الاستقصائية الاقتصادية لعام ٢٠١٣، فإن إمكانية الحصول على التعليم الابتدائي ليست متاحة سوى لنسبة ٢٤,٤ في المائة من الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر، والتعليم الثانوي سوى لنسبة ٢٠,٨ في المائة، والتعليم العالي سوى لنسبة ١٧,٩ في المائة. ولردم الفجوة، يجرى التركيز على زيادة معدل التحاق فتيات *الداليت* والشعوب الأصلية والأقليات والمجتمعات المحلية المهمشة والمتخلفة بالمدارس. ومن أجل كفالة إمكانية الوصول إلى التعليم للمراهقات، تُعين مدرسة أنثى في كل مدرسة مملوكة للمجتمع المحلي للنظر في الشكاوى وتقديم المشورة النفسية الاجتماعية. وبعد الانتهاء من التعليم الثانوي، يجري إيواء ٤٠٠ مراهقة في ٢٠ دار إيواء توفر الإعالة. وتدار برامج تدريب المدربين على تعليم المراهقات في مختلف المقاطعات. وبالمثل، وضعت حكومة نيبال استراتيجية للإنصاف في التعليم. وأطلقت وزارة التعليم برنامج 'الغذاء مقابل التعليم' في مناطق مختارة. ويجري بناء مراحيض منفصلة للفتيات والفتيان في كل مدرسة[٤٧]. وزاد عدد المدارس التي توجد فيها مرافق نظافة صحية في السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، وقررت الحكومة نيبال تشييد ٢٨٥ ١ بناية مدرسية إضافي و٢٣٠ ٣ مرحاضاً في المدارس.

٢٦- وأطلقت برامج مختلفة لضمان شمول الجميع وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في التعليم[٤٨]. وتعمل حكومة نيبال على تنفيذ برامج التعليم والتدريب لفائدة *كاملاري* المحريرين.

وما فتئ *كاملاري* المحررون يتلقون المنح الدراسية والمأوى وغير ذلك من الدعم من حكومة نيبال. كما نفذ برنامج 'الغذاء مقابل التعليم' الذي يستهدف *الكاملاري* في مناطق مختارة. وتلقى أطفال من مختلف الفئات المهمشة مختلف أشكال الدعم، بما في ذلك برامج المنح الدراسية[٤٩].

الحق في الصحة[٥٠]

٢٧- اعتمدت حكومة نيبال سياسة صحية وطنية جديدة عام ٢٠١٤، وتوجيهات التأمين الصحي لعام ٢٠١٤، من أجل كفالة الحق في الصحة بوصفه حقاً أساسياً لكل مواطن[٥١]. وعلى نفس المنوال، وضعت الخطة الصحية الثانية الطويلة الأجل، للفترة ١٩٩٧-٢٠١٧، وكذا سياسات السكان والنظافة الصحية ذات الصلة.

٢٨- وعلى الرغم من أن عدد مؤسسات الرعاية الصحية الحكومية ظل ثابتاً خلال السنتين الأخيرتين، فقد ارتفع عدد الأسرَّة إلى ٠٣٥ ٧ (عام ٢٠١١) وإلى ٢٨٥ ٧ (عام ٢٠١٣)، وزادت الموارد البشرية للرعاية الصحية من ٩٩٤ ٨٢ (عام ٢٠١١) إلى ٤٩٥ ٩٣ (عام ٢٠١٣). وأنشأت حكومة نيبال خدمة صحية مجانية في مؤسسات الرعاية الصحية الأولية ومستشفيات المقاطعات. وللشعب حالياً إمكانية الحصول مجاناً على ٧٠ نوعاً من الأدوية في مرافق الصحة العامة[٥٢]. ويحق للحوامل الحصول مجاناً على خدمات الأمومة في جميع المستشفيات الحكومية والمستشفيات الخاصة التي لها اتفاقات مع وزارة الصحة والسكان. ويقدم بدل النقل إلى النساء اللواتي يضعن في مؤسسة صحية. وعلاوة على ذلك، يحق للفقراء والمعوزين والأشخاص ذوي الإعاقة والمتطوعات الحصول على مجانية تامة للخدمات الطبية. وتعمل حكومة نيبال على تنفيذ مبادئ توجيهية منفصلة لضمان جودة خدمات الرعاية الصحية الخاصة منها وكذا التي تملكها المجتمعات المحلية.

٢٩- وتعتزم حكومة نيبال استحداث برنامج للتأمين الصحي في ١٥ مقاطعة باختيار ثلاثة من كل منطقة إنمائية. وتعتزم حكومة نيبال ترفيع جميع النقاط الصحية الفرعية إلى نقاط صحية، وترفيع المستشفيات إلى مراكز صحية، وإنشاء أجنحة عناية مركزة في خمسة من مستشفيات المناطق، وإنشاء جناح لطب الشيخوخة في جميع مستشفيات المناطق بحلول نهاية السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥. كما تعتزم حكومة نيبال ما يلي: (أ) زيادة وظائف الأطباء المتخصصين من أجل فعالية الخدمات الصحية؛ (ب) وزيادة عدد الأطباء في مراكز الرعاية الصحية الأولية؛ (ج) وتقديم بدل عدم الممارسة الحرة من أجل تشجيع الأطباء العاملين في المناطق النائية والريفية؛ (د) وإطلاق الفحص الأولي لمرض الكلى في ٥٠٠ نقطة صحية، و٣٠٠ مركز للرعاية الصحية الأولية ومستشفى؛ (هـ) وبدء تعليم "القابلات" من أجل النهوض بسياسة توفير خدمات رعاية الأم عن طريق موظفين صحيين مهرة؛ (و) ومضاعفة بدل السفر وزيادة بدل الزي إلى ٠٠٠ ٥ روبية نيبالية للمتطوعات للعمل في المجال الصحي.

٣٠- وتبذل حكومة نيبال جهوداً من أجل زيادة معدل تحصين الأطفال من نسبة ٨٣ في المائة الحالية إلى نسبة ١٠٠ في المائة، وقد صاغت قواعد العمل الوطنية للتحصين عام ٢٠١٣، من أجل إنشاء صندوق التحصين لضمان مصادر مالية مستدامة للتحصين. ونيبال ملتزمة بـ "الصحة للجميع" على النحو المتعهد به في إعلان ألما - آتا لعام ١٩٧٨ وبتحقيق الأهداف الصحية المتفق عليها دولياً. وقد تحققت إنجازات كبيرة في عدة مجالات. فانخفض معدل الوفيات النفاسية إلى ٢٨١ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠، ومعدل الخصوبة الكلي إلى ٣,١، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى ٥٤ لكل ١ ٠٠٠، ومعدل وفيات الرضع إلى ٤٦ لكل ١ ٠٠٠. ومن المزمع خفض معدل الوفيات النفاسية إلى ١٣٤ لكل ١٠٠ ٠٠٠. ويقدم ١ ٥٥٥ مركز توليد في جميع أنحاء البلد خدمات على مدار الساعة من أجل الحد من معدل الوفيات النفاسية. وتحصل ٤٥ في المائة من الحوامل على خدمات التوليد على يد قابلات مدربات. وارتفع متوسط العمر المتوقَّع عند الميلاد إلى ٦٣,٣ سنة. وقد تراجع عدد السكان دون سن الخامسة المصابين بنقص معتدل أو شديد في الوزن.

٣١- ويكفل الدستور حق المرأة في الصحة الإنجابية والإنجاب. وأحرزت نيبال تقدماً ملحوظاً في الحقوق الجنسية والإنجابية[٥٣]. وتقدم حلقة السيليكون بيكاري مجاناً لعلاج هبوط الرحم[٥٤].

٣٢- وبهدف المساعدة على خفض معدل وفيات الرضع والأطفال والوفيات النفاسية وزيادة متوسط العمر المتوقع عن الميلاد، خصصت حكومة نيبال خلال السنة المالية الحالية ٣٣,٥٢ مليار روبية نيبالية من أجل التحسين الشامل للمؤشرات الصحية. وتعتقد حكومة نيبال أنها تمضي على المسار الصحيح نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة. ومُنحت نيبال "جائزة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية" عام ٢٠١١ على إنجازها في الحد من معدل الوفيات النفاسية (الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية) و"جائزة تشجيعية" على إنجازها الهام المتمثل في تخفيض معدل وفيات الأطفال (الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية)، و"جائزة قوة الإرادة" من "مجلس الزعماء العالميين من أجل الصحة الإنجابية" على إنجازها الهام في مجال الصحة الإنجابية.

التثقيف في مجال حقوق الإنسان[٥٥]

٣٣- لقد أدرج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المناهج الدراسية للمدارس والجامعات. وما فتئت حكومة نيبال تنفذ برامج محددة في المناطق الريفية من أجل زيادة الوعي بحقوق الإنسان[٥٦]. وإضافة إلى ذلك، فإن وكالات حكومية، من مثل الشرطة والمدعين العامين للمقاطعات، ما فتئت تنفذ برامج توعية إلى جانب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني على المستويين المركزي والمحلي كليهما. وتركز الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٥-٢٠٢٠، للجنة الوطنية لحقوق الإنسان على التثقيف في مجال حقوق الإنسان وتهدف إلى ضمان حماية حقوق الإنسان على مستوى الأسرة المعيشية.

٣٤- وقد أنشئت آلية منفصلة للتعامل مع قضايا حقوق الإنسان وتعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان في جميع قوات الأمن. وتنص التشريعات ذات الصلة بقوات الأمن على تدريب إلزامي في مجال حقوق الإنسان لفائدة أفراد الأمن[٥٧]. وعلاوة على ذلك، أعدت قوات الأمن كتيبات وأدلة بشأن حقوق الإنسان الأساسية[٥٨]. وحتى الآن، تلقى ٣٠٠ ٧ من أفراد الشرطة و٦١٩ ٤٧ من أفراد الجيش تدريباً خاصاً على حقوق الإنسان والقانون الإنساني[٥٩]. وعلاوة على ذلك، تشمل جميع الدورات التدريبية الأساسية التي تديرها قوات الأمن مناهج دراسية بشأن حقوق الإنسان والقانون الإنساني[٦٠].

سلامة الأغذية[٦١]

٣٥- ما فتئت حكومة نيبال توفر، بأسعار مدعومة، إمدادات الأغذية الأساسية في مناطق مختارة، مع التركيز بشكل خاص على الفئات المحرومة والمهمشة. وينجز هذا العمل أيضاً من خلال وسائل أخرى، منها برنامجا "الغذاء مقابل العمل" و'التغذية المدرسية'. وقد صاغت اللجنة الوطنية للتخطيط خطة التغذية المتعددة القطاعات للفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧. وقد نفذت السياسة الوطنية للتغذية، لعام ٢٠٠٤، واستراتيجية الصحة والتغذية المدرسية، لعام ٢٠٠٦، واستراتيجية تغذية الأمهات، لعام ٢٠١٣، وبرامج أخرى شتى بهدف الحد على نحو مستدام من حوادث سوء التغذية. ومن البرامج الرئيسية هناك التوزيع المجاني لكبسولات الحديد وفيتامين ألف على الحوامل والمرضعات، والتوزيع المجاني لكبسولات فيتامين ألف وأقراص طرد الديدان لفائدة الأطفال حتى سن الخامسة، وبرنامج رعاية صحة الأم والطفل، وبرنامج الحد من فقر الدم لفائدة الأطفال. وأنشئت "شعبة للأمن الغذائي والبيئة" بصورة منفصلة تحت إشراف وزارة التنمية الزراعية، من أجل المعالجة الشاملة لمسائل الأمن الغذائي والتغذية[٦٢]. وأطلقت الشعبة برنامجاً للزراعة والأمن الغذائي يشمل ١٩ مقاطعة في المناطق الإنمائية للوسط وأقصى الغرب.

٣٦- ونفذت وزارة التنمية الزراعية ٤٩ برنامجاً محدداً ذا صلة بالغذاء والتغذية بهدف الحد من سوء التغذية على المدى الطويل[٦٣]. وسعياً إلى تحقيق هدف زيادة الإنتاج الزراعي والتخفيف من ندرة الأغذية، تهدف الخطة الثالثة عشرة إلى توسيع خدمات الري لتشمل ٢٧٥ ٤٨٧ ١ هكتاراً من الأراضي. وأهم من ذلك، أن هناك استراتيجية للتنمية الزراعية قيد النظر في مجلس الوزراء.

المشردون داخلياً وضحايا النزاع[٦٤]

٣٧- نفذت حكومة نيبال تدابير ترمي إلى معالجة قضايا المشردين داخلياً وضحايا النزاع[٦٥]. وهي تقدم مجموعة من البرامج لإعادة إدماج وإعادة تأهيل ضحايا النزاع. وتشمل البرامج دعماً في مجال الإغاثة وإعادة التأهيل، والتدريب والدعم المالي المولدين لمناصب الشغل، والانتصاف المؤقت، والعلاج الطبي، والمشورة النفسية الاجتماعية، والدعم بالمنح الدراسية[٦٦]. وأنشأت حكومة نيبال هياكل تنظيمية منفصلة من المركز إلى مستوى القاعدة الشعبية من أجل توفير الخدمة ورصد التنفيذ الفعال للتدابير.

المساواة بين جميع المكونات الإثنية والثقافية واللغوية[٦٧]

٣٨- يضمن الدستور والتشريعات القائمة الحق في المساواة للجميع. وأي تمييز قائم على أي سبب يعتبر فعلاً إجرامياً. ومع ذلك، ومن أجل تعزيز المساواة الحقيقية أو التمييز الحمائي، اعتمدت تدابير حماية خاصة من خلال تدابير قانونية وسياساتية وبرنامجية، ولا سيما لفائدة النساء *والداليت* والشعوب الأصلية *والماديشي* والأشخاص ذوي الإعاقة، والمجتمعات المحلية المتخلفة اقتصادياً واجتماعياً. وأخذت حكومة نيبال بعدة سياسات وآليات لمساعدة الشعوب المتعددة الإثنيات على حماية ثقافتها وحقوقها اللغوية[٦٨].

الشعوب الأصلية والأقليات والفئات الضعيفة[٦٩]

٣٩- يضمن الدستور الحق في العدالة الاجتماعية لفئات النساء، والداليت، والقوميات الأصلية، والمجتمعات المحلية للماديشي، والفئات المهمشة، والعمال التي تعاني التخلف الاقتصادي والاجتماعي[٧٠]. وسعياً إلى توسيع نطاق الحق في الضمان الاجتماعي للمواطنين، يجري تنفيذ إجراءات تشغيل برنامج الضمان الاجتماعي لعام ٢٠٠٩ في إطار قانون الحكم الذاتي المحلي لعام ١٩٩٩.

٤٠- ويكفل قانون المسنين لعام ٢٠١١ حقوق المواطنين المسنين في حماية والحياة الكريمة. ويقدم لهم العلاج المجاني في المستشفيات الحكومية. وقد أنشئ جناح للمسنين في جميع مستشفيات المناطق. ويتلقون خصماً قدره ٥٠ في المائة في النقل العام. وتقدم حكومة نيبال استحقاقاً شهرياً إلى المسنين الذين تتجاوز أعمارهم ٧٠ عاماً، وغيرهم من الفئات المهمشة والضعيفة. ويتلقى هذا الاستحقاق الأشخاص الذين يعيشون في منطقة *كارنالي والداليت* ممن تزيد أعمارهم عن ٦٠ عاماً[٧١]. وتعكف حكومة نيبال على تنفيذ تدابير الضمان الاجتماعي من خلال النهج القائم على حقوق الإنسان من أجل ضمان حقوق المواطنين المسنين[٧٢]. ويكشف تقييم لبرنامج استحقاقات الضمان الاجتماعي أجرته اللجنة الوطنية للتخطيط عام ٢٠١٢ أن متوسط نمو نفقات الضمان الاجتماعي هو ٠,٧٥ في المائة[٧٣].

٤١- وينص مشروع قانون الضمان الاجتماعي المتكامل على إنشاء نظام وطني للضمان الاجتماعي. كما تعمل حكومة نيبال على إدخال بطاقة هوية وطنية لجعل توزيع استحقاقات الضمان الاجتماعي فعالاً. وفي السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، جرى رسم سبع مخططات مختلفة للتنفيذ من خلال إدارة سجل صندوق الضمان الاجتماعي وإعداد بطاقة هوية بيومترية للمساهم من أجل تذليل الصعوبات والازدواجية والتشويهات في مختلف برامج الضمان الاجتماعي الجارية.

٤٢- وتوجد خطة عمل وطنية لتنفيذ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ قيد النظر في مجلس الوزراء. وتهدف خطة العمل إلى ضمان المشاركة الفعالة والمجدية سياسياً للشعوب الأصلية في عملية صنع القرار والتمثيل المتساوي في حكم البلد. وقدمت حكومة نيبال تقريرها الدوري الثاني عن اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ عام ٢٠١٥. ودخلت لجان تنسيق شؤون الشعوب الأصلية

في المقاطعات العمل في جميع المقاطعات الخمسة والسبعين وفقاً لإجراء (إنشاء وعمل) لجنة تنسيق شؤون الشعوب الأصلية في المقاطعة لعام ٢٠١٤. ونظمت المؤسسة الوطنية للنهوض بالقوميات الأصلية[٧٤] ومؤسسات أخرى[٧٥] برامج شتى لضمان قدرة الشعوب الأصلية والأقليات والفئات الضعيفة على التمتع بهويتها وثقافتها، بما في ذلك من خلال النهوض بلغاتها التقليدية وحفظها[٧٦]. وأعدت حكومة نيبال ردوداً على الأسئلة المتكررة بشأن اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩. وتتضمن الخطة الوطنية الراهنة لحقوق الإنسان تدابير هامة لحماية الشعوب الأصلية[٧٧]؛ ووفقاً للمبادئ التوجيهية لتعبئة وإدارة موارد السلطات المحلية لعام ٢٠١٢، تخصص السلطات المحلية ١٥ في المائة من ميزانية الاستثمار للبرامج الموجهة إلى الفئات المهمشة[٧٨].

٤٣- وهناك حجز/حصة وتدابير للتمييز الوقائي لفائدة المرأة، والشعوب الأصلية وغيرهما من الفئات الضعيفة والمهمشة في جميع الدوائر الحكومية والعامة في إطار التشريعات القطاعية[٧٩]. وتسري هذه الأحكام والتدابير أيضاً على قوات الأمن[٨٠]. وقد حددت الأحكام القانونية المتعلقة بالسلطات المحلية مقتضيات عملية للنهوض بالمجتمعات المحلية للشعوب الأصلية والأقليات والفئات الضعيفة ومشاركتها في مجمل عملية الإدارة. وقدمت حكومة نيبال مشروع قانون بتعديل قانون الحكم الذاتي المحلي لعام ١٩٩٩ إلى البرلمان من أجل كفالة تمثيل المرأة في الهيئات المحلية بنسبة ٤٠ في المائة على الأقل[٨١]. وقد ساعدت السياسة المتعلقة بالإدماج الاجتماعي على الزيادة التدريجية لمشاركة الشعوب الأصلية والأقليات والفئات الضعيفة.

٤٤- وتنفذ حكومة نيبال بصرامة سياسة التعليم الشامل للجميع وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في التعليم. فقد عززت إمكانية الحصول على التعليم لفائدة الفتيات *والدالیت* والأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال أمور منها المنح الدراسية لتغطية تكاليف المأوى والزي المدرسي والمواد التعليمية والنقل[٨٢]. وتهدف خطة إصلاح قطاع المدارس إلى إصلاح برنامج التعليم في المدارس من أجل زيادة إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة[٨٣]. واعتباراً من السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، تلقى ٦٨١ ٨٥ طفلاً ذا إعاقة ٠٠٠ ٥٩٥ ٨٠ روبية نيبالية في شكل منح دراسية. ويخصص قانون المنح الدراسية لعام ١٩٦٥ حصة ٥ في المائة من المنح الدراسية للأطفال ذوي الإعاقة. وفيما يتعلق بعام ٢٠١٣/٢٠١٤، خصصت حكومة نيبال مبلغ ٧٠,٤ مليون روبية نيبالية لدعم تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة. وبالمثل، تهدف سياسة تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة لعام ١٩٩٦ إلى إتاحة تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة باعتباره جزءاً هاماً من 'التعليم للجميع'، وذلك بجعل البيئة المادية للمدارس صديقة للأطفال ذوي الإعاقة. وتصمم فصول الموارد الخاصة وتدار في قاعات مخصصة دراسية لأطفال ذوي إعاقات محددة[٨٤]. وإضافة إلى ذلك، أنشأت حكومة نيبال مدارس لذوي الاحتياجات الخاصة ومراكز موارد خاصة للأطفال ذوي الإعاقة[٨٥]. وبالنظر إلى تحديات زيادة تيسير إمكانية وصول القاعات الدراسية للأشخاص ذوي الإعاقة من حيث التكلفة، والبعد الجغرافي، وما إلى ذلك، قد يتطلب تعزيز وصولهم إلى فرص التعليم مزيداً من الوقت، بالرغم من الجهود المتواصلة.

٤٥- وتركز السياسة وخطة العمل الوطنية للإعاقة لعام ٢٠٠٦ على إذكاء وعي الناس بالإعاقة مع وجود خطط لتنظيم حملات وطنية بشأنها، وإيجاد موقف مجتمعي إيجابي إزاء الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلاوة على ذلك، توجز الخطة الإنمائية الثالثة عشرة أنشطة نشر المعلومات عن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها، وتبين أن الأنشطة الإنمائية سيخطط لها وتنفذ تماشياً مع الاتفاقية المذكورة. وتم إنشاء آلية رفيعة المستوى تحت تنسيق رئيس أمناء حكومة نيبال في مكتب رئيس الوزراء ومجلس الوزراء من أجل القضاء على التمييز والارتقاء بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيزها. كما أنشئت آليات تنسيق تحت إشراف كبير موظفي المقاطعة في جميع المقاطعات. وتشمل التدابير الأخرى للضمان الاجتماعي برنامج إعادة التأهيل المجتمعي[٨٦] في جميع المقاطعات، وخدمات الرعاية الصحية المجانية في المستشفيات الحكومية، وخصماً بنسبة ٥٠ في المائة من سعر النقل الجوي الداخلي، وإعفاء ضريبياً عن الأجهزة المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة، وتوزيع استحقاق الضمان الاجتماعي عن طريق السلطات المحلية.

٤٦- وقدم قانون للبناء من أجل جعل المباني العامة صديقة للأشخاص ذوي الإعاقة. وأصدرت حكومة نيبال مبادئ توجيهية شاملة جديدة لتيسير الوصول، بتشاور مع ممثلي الأشخاص ذوي الإعاقة، وجهات أخرى[٨٧]. وحُظر التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في التوظيف والترقية في الحكومة والخدمات العامة. ووضعت وزارة الصحة والسكان برامج سمعية وبصرية شتى لرفع مستوى الوعي بالجذام، وشلل الأطفال، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وغيرها من الأمراض التي قد تتسبب في الإعاقة. وما انفكت وزارة الصحة والسكان تنفذ استراتيجية وطنية لإدارة الإعاقة في مرحلة الطفولة منذ عام ٢٠٠٧. وتهدف في المقام الأول إلى توفير خدمات إعادة التأهيل والعلاج الطبي على المستوى المجتمع والوقاية من إعاقات الأطفال. وأنشئ مركز وطني لإعادة التأهيل في العاصمة من أجل العلاج، وإعادة التأهيل، وتأمين دعامات التقويم والأطراف الاصطناعية للأشخاص ذوي الإعاقة المتضررين من النزاع. وتقدم مراكز إعادة التأهيل على المستوى الإقليمي الأجهزة المساعدة وخدمات إعادة التأهيل اللازمة للأشخاص ذوي الإعاقة. وإضافة إلى ذلك، حكومة نيبال بصدد تنفيذ برامج خاصة لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة[٨٨]. وبالمثل، فإن حكومة نيبال بصدد تنقيح قانون حماية ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ١٩٨٢ من أجل مواءمته مواءمة كاملة مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

القضاء على التمييز العنصري[٨٩]

٤٧- يكفل الدستور الحماية من جميع أشكال التمييز. وقد دخل قانون (جريمة وعقوبة) التمييز القائم على الطبقة المغلقة والنبذ حيز النفاذ منذ عام ٢٠١١[٩٠]. ومن أجل التنفيذ الكامل للقانون، بدأت حكومة نيبال في صياغة خطة عمل متكاملة عام ٢٠١٥، والامتثال لسياسة عدم التسامح مطلقاً مع التمييز القائم على الطبقة المغلقة والنبذ، أصدرت وزارة الشؤون الداخلية توجيها إلى جميع مكاتب إدارات المقاطعات، ومكاتب الإدارة الإقليمية من أجل هذه الغاية. كما شكلت لجان

تنسيق على مستوى المقاطعات وجرى تفعيلها. وكل مكتب من مكاتب إدارة المقاطعات يقدم تقارير إلى وزارة الشؤون الداخلية بشأن الإجراءات المتخذة ضد التمييز شهرياً. ويجري إنقاذ ضحايا التمييز القائم على الطبقة المغلقة والنبذ على الفور وتتخذ إجراءات سريعة ضد الجناة. وأطلقت اللجنة الوطنية *للداليت* بتنسيق مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وحكومة نيبال رصداً مشتركاً لحالات التمييز القائم على الطبقة المغلقة والنبذ وكذلك برامج التوعية. ووفقاً لسياسة الإدماج، خصصت حصة ٩ في المائة *للداليت* في الخدمة العامة[٩١]. ويجري تشجيع الزواج العابر للطبقات المغلقة بين *الداليت* وغير *الداليت* عن طريق تقديم مبلغ ٠٠٠ ١٠٠ روبية لكل زوجين. وما فتئت حكومة نيبال تقدم المساعدة القانونية المجانية إلى *الداليت* المحرومين اقتصادياً من خلال محاكم المقاطعات[٩٢]. وخططت حكومة نيبال للتسجيل المنهجي لمجموعات طائفة *الداليت* المغلقة وتيسير البحث عن المجموعات المهمشة مثل *مسهر، ودوم، وبادي، وغانداريا* وما إليها، وهي مجموعات معرضة لخطر الانقراض. وتبذل حكومة نيبال جهوداً لوضع قواعد للتنفيذ الفعال لهذا القانون. وتظهر البيانات أنه خلال الفترة من عام ٢٠١١ إلى آب/أغسطس ٢٠١٤، قدمت إلى المحاكم ٢٢ حالة تمييز قائم على الطبقة المغلقة[٩٣]. وعلى الرغم من الجهود المتواصلة لحكومة نيبال، فإن إنهاء ممارسات التمييز السيئة لا يزال يمثل تحدياً.

٤٨- وما فتئت مكاتب إدارات المقاطعات تقدم بطاقات هوية وشهادات جنسية للأشخاص من طائفة *بادي* وأطفالهم على أساس جنسية الأم. وما فتئ مرتكبو ممارسة النبذ ضد *الداليت* يخضعون للتحقيقات والمحاكمات، وهو ما ساعد في خفض هذه الممارسة السيئة. وأنشئت آلية رفيعة المستوى تحت تنسيق رئيس الأمناء في مكتب رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء من أجل القضاء على التمييز القائم على الطبقة المغلقة وتعزيز حقوق *الداليت*.

٤٩- وتعتزم حكومة نيبال إنشاء 'بناية شاملة للجميع متعددة الأغراض' مجهزة تجهيزاً جيداً من أجل مكاتب اللجان والمؤسسات والمجالس التي أنشئت من أجل تشجيع التنمية الشاملة[٩٤].

تشريع مناهضة التعذيب وعمليات القتل خارج نطاق القضاء[٩٥]

٥٠- يحظر الدستور وقانون التعويض المتصل بالتعذيب لعام ١٩٩٦ والتشريعات القطاعية الأخرى جميع أنواع التعذيب لأي غرض كان[٩٦]. ولا توجد قوانين سائدة في نيبال تمنح الحصانة لأي شخص في حالة التعذيب. وتبذل حكومة نيبال جهوداً لجعل التشريعات المحلية أكثر توافقاً مع اتفاقية مناهضة التعذيب. وقدم مشروع قانون منفصل لتجريم جميع أشكال التعذيب وسوء المعاملة إلى البرلمان. وبالمثل، ينص مشروع قانون العقوبات على تدابير وقائية وعقابية وحمائية ضد التعذيب وسوء المعاملة.

٥١- وتتبع قوات الأمن ووكالات إنفاذ القانون سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع التعذيب ويتلقى أفراد قوات الأمن التدريب في مجال حقوق الإنسان بصورة منتظمة. وحتى الآن، اتخذت إجراءات إدارية داخلية في حق ٦٢ فرداً من شرطة نيبال من تورطوا في ارتكاب أفعال تعذيب.

وشكلت لجنة التنسيق تحت إشراف المدعي العام لكفالة معاملة المحتجزين معاملة إنسانية. ويعد القتل خارج نطاق القضاء فعلاً إجرامياً خطيراً بموجب التشريعات المحلية. وتوجد آلية للتحقيق والملاحقة والمقاضاة في القضايا المتعلقة بالقتل خارج نطاق القضاء. وحكومة نيبال ملتزمة باتخاذ إجراءات في حق من ينخرطون في ادعاءات القتل خارج نطاق القضاء.

الاتجار بالبشر ونقلهم[٩٧]

٥٢- شكلت حكومة نيبال لجنة وطنية على الصعيد المركزي ولجان مقاطعات في جميع المقاطعات من أجل التنفيذ الفعلي لقانون (مراقبة) الاتجار بالبشر ونقلهم لعام ٢٠٠٧. وتتخذ وكالات إنفاذ القانون إجراءات ضد الجناة. ويحق للضحايا الحصول على تعويض معقول ورد الحقوق وإعادة التأهيل والدعم الاقتصادي وخدمة المشورة النفسية الاجتماعية بموجب هذا القانون. وجرى تنفيذ برامج مختلفة وخطة عمل من أجل الإنفاذ الفعلي للقانون. كما تتناول المبادئ التوجيهية لمكافحة الاستغلال الجنسي للنساء العاملات في مطاعم وحانات الرقص مسألة الاعتداء الجنسي. وبالمثل، أدخل قانون الهجرة لعام ١٩٩٢، وقانون العمالة الأجنبية لعام ٢٠٠٧، حيز النفاذ. وتعكف حكومة نيبال على تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، ٢٠١١-٢٠٢١. وتجعل الخطة من أولوياتها خمسة مجالات محددة تشمل الوقاية والحماية والمقاضاة والعقاب وتنمية قدرات المؤسسات المعنية. وتعمل حكومة نيبال بتنسيق مع اللجنة الوطنية للمرأة التي تنفذ شتى برامج الوقاية والرصد، كما تدعم الحكومة في مكافحة الاتجار بالبشر. وجرى تحسين الاتصالات بين الوزارات. وتنفذ اللجنة الوطنية للمرأة أنشطة توعية من خلال وسائط الإعلام الجماهيرية وحلقات العمل على المستوى المحلي بشأن حقوق المرأة، بما في ذلك العنف ضد المرأة وهجرة العمال والاتجار بالبشر.

٥٣- وتطبق الإجراءات القضائية السريعة المسار في قضايا الاتجار بالبشر والاعتداء الجنسي على النحو المنصوص عليه في قواعد محاكم المقاطعات لعام ١٩٩٥. وأطلقت حكومة نيبال برامج شتى ضد الاتجار بالبشر بتنسيق مع منظمات المجتمع المدني، وأنشئ صندوق لإعادة تأهيل الناجين من الاتجار بالبشر في كل مقاطعة، وأنشئت دور/مراكز لإعادة التأهيل في ثماني مناطق[٩٨] لفائدة الناجين/الأشخاص المتضررين من الاتجار بالبشر[٩٩]. وأدرجت إجراءات التحقيق في قضايا الاتجار بالبشر في مناهج تدريب الشرطة النيبالية. وقد أجرت أكاديمية شرطة نيبال برنامج تدريب على إجراءات التحقيق في قضايا الاتجار بالبشر لفائدة أفراد الشرطة، وما فتئ المدعون العامون والقضاة يتلقون تدريباً منتظماً عن طريق الأكاديمية القضائية.

لجنة الحقيقة والمصالحة ولجنة التحقيق في حالات المختفين[١٠٠]

٥٤- أنشئت لجنة الحقيقية والمصالحة ولجنة التحقيق في حالات المختفين في إطار القانون ذي الصلة[١٠١]. وبدأت اللجنتان بالفعل عملها بشكل مستقل وهما بصدد وضع قواعدهما ومبادئهما

التوجيهية في العمل وأدلتهما من أجل سير عملهما بسلاسة. ويهدف القانون إلى تعزيز مستوى أكبر من الوحدة والمصالحة الوطنية دون أن يحيد عن مبادئ حقوق الإنسان الأساسية. وعلاوة على ذلك، ما انفك نظام المحاكم العادية يتعامل مع بعض القضايا الرمزية من فترة النزاع المسلح. ومع الحكم الصادر عن المحكمة العليا في قضية سومان أديكاري ضد حكومة نيبال، حُولت آلية العدالة الانتقالية المنشأة بموجب القانون صلاحية إجراء تحقيقات مستقلة وشاملة في حالات انتهاكات حقوق الإنسان التي يزعم أن لها صلة بالنزاع ومساءلة الجناة.

مساءلة سلطات إنفاذ القانون؛ وإنشاء لجنة خدمة الشرطة[١٠٢]

٥٥- ينص النظام القانوني الوطني على أحكام ملائمة لإجراء تحقيقات نزيهة ومستقلة ولمحاكمة المتورطين في الأفعال الإجرامية دون أي ضغط لا داعي له ولا أحكام مسبقة. وتتلقى وكالات إنفاذ القانون، بما في ذلك قوات الأمن، تدريباً بشأن قضايا حقوق الإنسان[١٠٣]. وتتبع هذه الوكالات سياسة عدم التسامح مطلقاً مع انتهاكات حقوق الإنسان. ويرصد مكتب المدعي العام واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والناشطون في مجال حقوق الإنسان أماكن الاحتجاز والسجون عندما يحرم المحتجزون من التمتع بالحقوق الدستورية والقانونية. ووفقاً لتوجيهات المحكمة العليا، فإن قانون الجيش لعام ٢٠٠٧ قيد الاستعراض من لدن وزارة الدفاع. ومن أجل منع انتهاكات حقوق الإنسان داخل قوات الأمن، أنشأت الشرطة النيبالية وقوة الشرطة المسلحة والجيش النيبالي آلية منفصلة داخل المنظمة. وعلاوة على ذلك، فإن لجنة التحقيق المنشأة بموجب المادة ٦٢(١) من قانون الجيش تتمتع بسلطات خاصة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان. وبالتالي، لا يوجد حكم قانوني محلي يعطي ميزة الحصانة لأفراد الأمن وسلطات إنفاذ القانون.

٥٦- وقد كانت لجنة خدمة الشرطة قد شكلت بالفعل بموجب قانون قوات الشرطة المسلحة لعام ١٩٩٩، وتوجد حكومة نيبال بصدد إنشاء لجنة مستقلة لخدمة الشرطة لفائدة شرطة نيبال من خلال تغيير قانون الشرطة الحالي لعام ١٩٥٥. وتنص قواعد الشرطة الجديدة لعام ٢٠١٤ على نظام عادل للتوظيف والنقل والترقية داخل شرطة نيبال. وتُشرك لجنة الخدمة العامة في عملية التوظيف والترقية في الشرطة النيبالية.

العدالة السريعة[١٠٤]

٥٧- ما انفكت المحكمة العليا تنفذ خطة عمل استراتيجية منذ ٢٠٠٤ من أجل الحد من عدد القضايا المتراكمة وتحقيق عدالة سريعة. أما الآن فهي تنفذ خطة العمل الاستراتيجية الثالثة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، التي أنشأت لجان تنسيق قطاع العدالة انطلاقاً من المستوى المركزي حتى مستوى المقاطعات[١٠٥]. وعلاوة على ذلك، جرى تطبيق إدارة تدفق القضايا وتكنولوجيا المعلومات في جميع مستويات المحكمة. ويمارس مفهوم جلسة الاستماع المستمرة في قضايا من أنواع محددة،

والوساطة بإحالة من المحكمة، والوساطات المجتمعية. وكمشروع تجريبي، أطلقت حملات خاصة من أجل تنفيذ أحكام المحاكم. وقد عدل قانون إقامة العدل لعام ١٩٩٢ من أجل الأخذ باللامركزية القضائية والحد من حجم القضايا المعروضة على المحكمة العليا. وتتجه القضايا المتراكمة إلى التناقص تدريجياً في جميع المحاكم.

تنفيذ الالتزامات إزاء هيئات المعاهدات وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل والتعاون مع الأمم المتحدة[١٠٦]

٥٨- يعد الانخراط المستمر مع منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان سياسة أساسية لحكومة نيبال. وما فتئت نيبال تتعاون تعاوناً وثيقاً مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن طريق توجيه دعوات دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان لزيارة نيبال في أوقات مختلفة. ومنذ عام ١٩٩٦، زارت نيبال ١٠ إجراءات خاصة/مكلفين بولايات مختلفين. وأنشأت حكومة نيبال آلية في مكتب رئيس الوزراء ومجلس الوزراء للاستجابة لمثل هذه الطلبات المقدمة من المكلفين بولايات لزيارة نيبال وذلك من أجل كفالة تعاون مثمر مع المكلفين بولايات. وتنظر حكومة نيبال في رد إيجابي على طلبات الزيارات القطرية.

٥٩- وتواصل حكومة نيبال الدخول في حوار بناء مع جميع أصحاب المصلحة في إعداد تقرير الاستعراض الدوري الشامل وخطة عمل تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وقد استعرضت الخطة ونشرت التقارير المرحلية وجرى توزيعها. وتجري مواءمة الأنشطة المحددة في الخطة مع خطة الأنشطة المنفذة في إطار خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من خطط العمل القطاعية. وعكفت الآلية التي أنشئت لتنسيق تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل بمشاركة الوكالات الحكومية المعنية على عقد اجتماعاتها بشكل دوري من أجل استعراض منجزات خطة العمل. وفي الوقت نفسه، جرى تعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من أجل رصد تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وأنشئت لجنة توجيهية داخل مكتب رئيس الوزراء ومجلس الوزراء لرصد حالة التنفيذ. وأبلغت حكومة نيبال ردها إلى هيئات المعاهدات وسائر آليات الأمم المتحدة في الوقت المناسب.

حالات الاختفاء القسري[١٠٧]

٦٠- إن حكومة نيبال بصدد صياغة مشروع قانون مستقل بتجريم حالات الاختفاء القسري وفقاً للقرار التوجيهي الصادر عن من المحكمة العليا. والاختفاء القسري مدرج في القانون بوصفه انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان[١٠٨]، وكفعل إجرامي بموجب المادة ٦٢ من قانون الجيش لعام ٢٠٠٧. وعلاوة على ذلك، يتضمن قانون العقوبات المقترح حكماً خاصاً بتجريم الاختفاء القسري. وتعكف حكومة نيبال على الاستعداد لتطوير البنية التحتية اللازمة للانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

المرأة والطفل[١٠٩]

٦١- اتخذت حكومة نيبال عدداً من التدابير السياساتية والقانونية والمؤسسية والبرنامجية لكفالة العدل بين الجنسين والمساواة بينهما. وتعمل حكومة نيبال على تنفيذ استراتيجية وخطة عمل وطنية بشأن تمكين المرأة والقضاء على العنف القائم على نوع الجنس (٢٠١٣-٢٠١٨) بوصفها سياسة عامة جامعة، وكذا سياسات قطاعية أخرى متعلقة بحقوق المرأة. ويجري إنفاذ قانون (جريمة وعقوبة) العنف المنزلي لعام ٢٠٠٩، ولائحته التنظيمية لعام ٢٠١٠. وقد أدرجت مشاريع قوانين بتعديل قوانين أخرى من أجل القضاء على العنف القائم على نوع الجنس[١١٠] و(جريمة وعقوبة) ممارسة السحر في جدول جلسات البرلمان. وقد اعتمدت اللائحة التنظيمية (للاستفادة من) صندوق ضمان النساء العازبات لعام ٢٠١٣، وقانون (مراقبة) التحرش الجنسي في مكان العمل لعام ٢٠١٤.

٦٢- وما انفكت حكومة نيبال باستمرار تذكي الوعي بالممارسات الثقافية الضارة من مثل المهر وزواج الأطفال وممارسة السحر في جميع أنحاء البلد. وأنشأ مكتب رئيس الوزراء ومجلس الوزراء وحدة لتمكين المرأة والتنسيق[١١١]. وأنشئت في جميع المقاطعات لجان تنسيق المقاطعة من أجل تمكين المرأة. وأنشأت حكومة نيبال صندوقاً لتخفيف حدة العنف القائم على نوع الجنس في جميع المقاطعات، ومراكز للإدارة الشاملة للأزمات داخل المستشفيات ومراكز خدمات في ١٧ مقاطعة[١١٢]، ومراكز لإعادة التأهيل في ثماني مقاطعات[١١٣]، وذلك من أجل اتخاذ إجراءات وقائية وتوفير خدمات عاجلة وتقديم الدعم لضحايا العنف القائم على نوع الجنس. وتوجد في المقر العام لشرطة نيبال مديرية لخدمة المرأة والطفل، كما توجد خلايا لخدمة المرأة والطفل في مكاتب المقاطعات الخمسة والسبعين جميعها. وشيدت مبان منفصلة لخلايا خدمة المرأة والطفل في ٢٤ مقاطعة وأنشئت ٢٤٠ وظيفة جديدة في جميع أنحاء البلد للتركيز على مسائل العنف القائم على نوع الجنس. ومن أجل منع العنف ضد المرأة والطفل، أنشأت اللجنة الوطنية لرعاية الطفل خطوطاً هاتفية لمساعدة الطفل في ١٤ مقاطعة ومراكز لخدمة المرأة في ١٥ مقاطعة في أفق توسيع نطاقها لتشمل المقاطعات الخمسة والسبعين جميعها. وأنشأت اللجنة الوطنية للمرأة شبكات رصد حقوق المرأة على المستويين الوطني والمحلي. وما فتئت تنظم حملات مختلفة وتوفر خدمة المساعدة والمشورة القانونية مجاناً لفئة مستهدفة من النساء. وما انفكت المؤسسات الحكومية تتعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وقد بدأت الإجراءات الإيجابية والحصص والبرامج المحددة الهدف وغيرها من أشكال الدعم التي أطلقتها حكومة نيبال تحدث تغييرات تدريجية نحو تمكين المرأة تمكيناً هاماً في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية منذ عام ٢٠٠٧[١١٤].

٦٣- وفي الوقت الراهن، يصل تمثيل المرأة في الخدمة المدنية ١٥,٣ في المائة. ويصل إلى ٥,٨ في المائة في الشرطة، و٢,٥٨ في الجيش، و٣,٤ في قوة الشرطة المسلحة، و١,٧٦ في الجهاز القضائي. ولتشجيع دخول المرأة إلى الخدمات العامة، تعمل حكومة نيبال على تنفيذ مختلف البرامج التي تمكن المرأة من حيث التعليم والصحة وغيرها من الخدمات التي تستهدف المجتمعات

المحلية المهمشة، كما يجري تعميم استراتيجية للشؤون الجنسانية والإدماج الاجتماعي في جميع الوزارات. وتبين مقارنة بين قيم مؤشر التنمية الجنسانية في أوقات مختلفة تقدماً مطرداً على الصعيدين الوطني والمحلي كليهما[١١٥].

٦٤- وفي السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، زيدت الميزانية المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى ٢١,٩٣ في المائة (أي ١٣٥,٦٥ مليار روبية نيبالية) من مجموع الميزانية. وبالمثل، ما فتئت السلطات المحلية تخصص ١٠ في المائة من ميزانيتها للاستثمار للبرامج التي تستهدف النساء والأطفال المهمشين. ولزيادة فرص وصول المرأة إلى الأراضي، أخذت حكومة نيبال بحكم يتمثل في تقديم خصم بنسبة ٣٠ في المائة من رسوم تسجيل الأراضي عند تسجيل الأراضي باسم امرأة أو باسم الزوجين معاً. وقد تراجع مؤشر عدم المساواة بين الجنسين من ٠,٥٥٨ عام ٢٠١١ إلى ٠,٤٨٥ عام ٢٠١٣[١١٦]. وأُعلن العنف القائم على نوع الجنس فعلاً إجرامياً وبدأت حكومة نيبال تتبع سياسة عدم التسامح مطلقاً معه. وأخذ بالإجراءات القضائية السريعة المسار منذ عام ٢٠١٠ في إطار نظام المحاكم المحلية لعام ١٩٩٥، في الحالات التي تتعلق بنساء وأطفال[١١٧].

٦٥- وتنص بعض التشريعات المحلية، ومنها القانون العام لعام ١٩٦٣ وقانون (مراقبة) الاتجار بالبشر ونقلهم وقانون (جريمة وعقوبة) العنف المنزلي، على تعويضات لضحايا العنف القائم على نوع الجنس. ونظمت وكالات حكومية حملات للتوعية القانونية. ونظراً لتزايد الوعي، تزايد عدد الشكاوى المقدمة إلى الشرطة نيبال بشأن العنف القائم على نوع الجنس زيادة كبيرة[١١٨].

٦٦- وتعمل حكومة نيبال على تنفيذ خطة العمل الوطنية للأطفال (٢٠٠٥-٢٠١٥) وتعتزم تنقيحها لمعالجة قضايا الاستغلال الجنسي للأطفال وإساءة معاملتهم وممارسة العنف في حقهم. وتعكف وزارة الشؤون الاتحادية والتنمية المحلية على تنفيذ برنامج حوكمة محلية صديق للأطفال أعلن من خلاله أن لجنة تنمية قروية واحدة وبلدية واحدة صديقة للأطفال. وقد تمت صياغة مشروع قانون جديد للأطفال يمتثل امتثالاً تاماً لاتفاقية حقوق الطفل. وعلاوة على ذلك، فإن السياسة الوطنية للطفل لعام ٢٠١٢ تتضمن تدابير ذات صلة ببقاء الطفل وحمايته ونمائه ومشاركته[١١٩].

٦٧- وعملاً بتوصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، أعدت حكومة نيبال بتعاون مع اللجنة الوطنية للمرأة مشروع قانون بتجريم جميع أنواع الممارسات الضارة التي تعزز العنف الجنساني. ويحدد مشروع القانون ٦٢ نوعاً من الممارسات الضارة، منها ' *شهوبادي*' ، و' *دوكي*' ، و' *بادي*' ، و' *جوما*' . وتنظم الوكالات الحكومية برامج توعية ضد هذه الممارسات. ووفقاً للتوجيه الصادر عن المحكمة العليا، أصدرت حكومة نيبال مبادئ التوجيهية في عام ٢٠٠٨ من أجل القضاء على ' *شهوبادي*' . وارتفع عدد الفتيات اللائي يواظبن على المدرسة أثناء فترة الحيض ارتفاعاً كبيراً وتراجع عدد ' *معازل شهوبادي*' المخصصة. وأنشأت حكومة نيبال مجلس تنمية طائفة ' *بادي*' والنهوض بها من أجل التمكين لهذه الطائفة وحمايتها.

إعادة تأهيل المقاتلين السابقين والقصر وإعادة إدماجهم[١٢٠]

٦٨- تحظر السياسة الوطنية للطفل لعام ٢٠١٢ استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة. وتحدد قواعد الجيش لعام ٢٠١٣ سن ١٨ عاماً كحد أدنى للتجنيد في الجيش النيبالي[١٢١]. ومن بين المقاتلين الذين جرى التحقق منهم، أدمج ٤٦٠ ١ فرداً في الجيش النيبالي، وتلقى ٦ حزم إعادة التأهيل بينما اختار ٥٨٥ ١٥ التقاعد الطوعي. وفي عام ٢٠٠٩، سُرح من معسكرات الماويين ٠٠٨ ٤ مقاتلين غير مؤهلين (قصر ومجندين في وقت متأخر) عبر عملية التحقق التي أجرتها بعثة الأمم المتحدة في نيبال. ومن بين هؤلاء، كان ٩٧٣ ٢ منهم قصراً. وتلقى الجنود الأطفال المسرحون مساعدة مؤقتة تلاها دعم من أجل إعادة الإدماج، من قبيل التعليم والتدريب المهني والمشورة النفسية الاجتماعية. وتدير برامج دعم إعادة الإدماج وكالات مختلفة، وذلك من أجل تلبية طلب الجنود الأطفال المسرحين.

إساءة معاملة الأطفال والاستغلال الجنسي وعمل الأطفال[١٢٢]

٦٩- لقد وضع قانون (حظر وتنظيم) عمل الأطفال لعام ٢٠٠٠، وقواعد (حظر وتنظيم) عمل الأطفال لعام ٢٠٠٦، وقانون العمل لعام ١٩٩٢، وقواعد العمل لعام ١٩٩٣، والخطة الرئيسية الوطنية المتصلة بالأطفال للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٤، والخطة الرئيسية الوطنية بشأن القضاء على عمل الأطفال للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، وضعت كلها من أجل منع إساءة معاملة الأطفال وعمل الأطفال. ونشرت قائمة بقطاعات العمل الخطيرة على الأطفال ويحظر عمل الأطفال في تلك القطاعات وفقاً للتشريعات المحلية ومعايير منظمة العمل الدولية[١٢٣].

٧٠- وتحظر السياسة الوطنية للأطفال لعام ٢٠١٢ استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة وأشكال العمل الخطيرة وتعتمد سياسة عامة لجعل هذه الأفعال أفعالاً يعاقب عليها القانون. وجندت حكومة نيبال وزارة العمل والعمالة والمجلس المركزي لرعاية الطفل ومجالس رعاية الطفل في المقاطعات والسلطات المحلية لرصد حالة عمل الأطفال، وتثبيط استخدام عمالة الأطفال، وإعادة تأهيل العمال الأطفال الذين يجري إنقاذهم. ونفذت الهياكل القائمة عمليات حماية الأطفال، ورصد استخدام عمل الأطفال في المصانع، ومعاقبة المصانع التي تستخدم الأطفال، وإنقاذ الأطفال وإعادة تأهيلهم. وتعمل حكومة نيبال على تنفيذ خطة تهدف إلى القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول عام ٢٠١٦، وجميع أشكال عمل الأطفال بحلول عام ٢٠٢٠، بما في ذلك القضاء على عمل الأطفال في القطاع غير الرسمي. ونفذت مبادرات وقائية، وعدة برامج توعوية[١٢٤].

٧١- وما فتئت حكومة نيبال تزيد اليقظة ضد نظام *'كاملاري'*، كما كثفت الوكالات المعنية الإجراءات المحددة الهدف والإيجابية في المناطق التي كثيراً ما يبلغ فيها عن هذه الحوادث. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، قدمت التزاماً من عشر نقاط بوضع حد لممارسة *'كاملاري'* التي يعتقد بوجودها في بعض مناطق البلد بالرغم من حظرها.

٧٢- وأنشأت شرطة نيبال مركز البحث عن الأطفال وإنقاذهم في كاتماندو، وهو يقدم خدمة على مدار الساعة. كما عكفت ووزارة الشؤون الداخلية والشرطة النيبالية بدورهما على استخدام وسيلتي الإذاعة/التلفزيون للبحث عن الأطفال المفقودين وإنقاذهم.

نظام قضاء الأحداث[١٢٥]

٧٣- يوفر قانون الطفل لعام ١٩٩٢، وقواعده لعام ١٩٩٥، والقواعد الإجرائية لقضاء الأحداث لعام ٢٠٠٧، المعايير الأساسية التي تعالج قضايا الأحداث. وأُصدر عام ٢٠٠٩ دليل التحقيق والمقاضاة المتعلق بقضاء الأحداث لفائدة محاميي الحكومة. وأنشئت دور إصلاحية للأطفال تتقيد بالمعايير الدنيا لرعاية الأطفال في ثلاث مناطق، وتعمل حكومة نيبال على بناء دور في منطقتين أخريين، مع وجود خطة لتوسيع نطاقها لتشمل جميع المناطق الإنمائية[١٢٦]. وتماشياً مع روح القواعد (الإجرائية) لقضاء الأحداث لعام ٢٠٠٧، يسلم الأطفال إلى والديهم/أوصيائهم شريطة تقديمهم أمام المحكمة، حسب الاقتضاء. وشكلت لجنة تنسيق خاصة بقضاء الأحداث على المستوى المركزي. وما فتئت حكومة نيبال تعزز نظام قضاء الأحداث في البلد تماشياً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي يجري من أجلها تنفيذ برنامج مشترك بين وزارة شؤون المرأة والطفل والرعاية الاجتماعية ولجنة تنسيق قضاء الأحداث في ٦٤ مقاطعة أنشئت فيها 'هيئة للأحداث'. وتعتزم حكومة نيبال تشكيل "هيئات خاصة بالأحداث" في باقي المقاطعات.

الميل الجنسي والهوية الجنسانية[١٢٧]

٧٤- ووفقاً لأمر المحكمة العليا[١٢٨]، فإن أعضاء فئة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين يتلقون شهادة الجنسية وجوازات السفر مع الإشارة إلى هويتهم بموجب قواعد الجنسية المعدلة لعام ٢٠٠٨، وقواعد جواز السفر لعام ٢٠١٠. واعترف المكتب المركزي للإحصاء رسمياً بجنس ثالث، إضافة إلى الذكور والإناث، للمرة الأولى في التعداد الوطني لعام ٢٠١١. وما فتئت حكومة نيبال تنظر في التقرير المقدم من اللجنة المشكلة بموجب الأمر التوجيهي للمحكمة العليا بمواصلة تحديد هوية هذه الفئة وحماية حقوقها. ويحظر التشريع الداخلي لنيبال التمييز من أي نوع كان، بما في ذلك على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية. وتحترم حكومة نيبال حقوق وحريات هذه الفئة التي يكفلها الدستور والقوانين، وهي ملتزمة التزاماً كاملاً بإنهاء التمييز ضد هذه الفئة *بحكم الواقع*.

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان[١٢٩]

٧٥- كانت حكومة نيبال دوماً داعمة لتوفير ميزانية وموارد من أجل حسن أداء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان[١٣٠]. وتتمتع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالاستقلالية الهيكلية والوظيفية

والمالية وفقاً لمبادئ باريس، كما أنها حافظت على المركز 'ألف'[١٣١]. وبدأت حكومة نيبال تنفذ تدريجياً توصيات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وترد استقلالية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي يكفلها الدستور بمزيد من التفصيل في قانون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لعام ٢٠١٢. ولا يقيد هذا القانون الولاية الدستورية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان واختصاصها. وعلاوة على ذلك، وافقت وزارة المالية على قواعد مالية منفصلة للجنة من أجل ضمان استقلالها المالي. والأهم من ذلك، وافق مجلس الوزراء من حيث المبدأ على مشروع قانون خدمة حقوق الإنسان للجنة الوطنية لحقوق الإنسان[١٣٢]. وحكومة نيبال ملتزمة بتقديم دعمها الكامل من أجل الأداء السلس للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وعملاً بحكم المحكمة العليا، فإن حكومة نيبال بصدد تقديم مشروع قانون بتعديل قانون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى البرلمان[١٣٣].

الإنجازات وأفضل الممارسات والتحديات

الإنجازات

الإنجاز الرئيسي لعملية السلام

٧٦- تقترب عملية السلام الفريدة لنيبال التي انطلقت عام ٢٠٠٦ بتوقيع اتفاق السلام الشامل من نهايتها المنطقية. وقد انتهي من عملية إدماج المقاتلين الماويين في الجيش النيبالي وإدارة الأسلحة والمقاتلين الماويين الذين جرى التحقق منهم. وما فتئت حكومة نيبال تقدم تعويضات مالية وغير مالية وتنصف ضحايا النزاع من خلال آليات مختلفة انطلاقاً من المركز إلى القاعدة الشعبية. وقد تسارعت عملية وضع الدستور أكثر بعد الموافقة على المشروع الأولي للدستور الجديد. ويوزع المشروع من أجل الحصول على تعليقات الناس.

إنشاء آلية للعدالة الانتقالية

٧٧- بموجب قانون لجنة التحقيق في حالات المختفين والحقيقة والمصالحة لعام ٢٠١٤، شكلت لجنتان[١٣٤] للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها الجهات التابعة للدولة وغير التابعة لها خلال النزاع المسلح، وضمان العدالة للضحايا تماشياً مع الالتزامات الوطنية والدولية لنيبال. وقد باشرت اللجنتان عملها بالفعل. فاللجنتان مستقلتان ومختصان بالتحقيق في جميع القضايا ذات الصلة بالنزاع، وبتقديم توصيات إلى السلطات المعنية من أجل اتخاذ إجراءات بشأن الملاحقة القضائية للجناة، وتقديم التعويض الملائم للضحايا، والإصلاح المؤسسي العام.

حقوق الإنسان باعتبارها مبدأً أساسياً من مبادئ الحوكمة وخطط التنمية

٧٨- أصبحت حماية وتعزيز حقوق الإنسان سياسة وطنية لحكومة نيبال وأولوية من أولوياتها. وتسترشد الحوكمة والأنشطة الإنمائية بالنهج القائم على الحقوق. وتتضمن خطط التنمية الدورية،

من الناحية الهيكلية والوظيفية كلتيهما، القيم الأساسية لسيادة القانون وحقوق الإنسان. ونتيجة لذلك، أحرزت نيبال تقدم في مؤشرات التنمية البشرية[١٣٥].

السياسة العامة والقانون وإصلاح قطاع العدل

٧٩- ظل إصلاح السياسة العامة والقوانين[١٣٦] يشكل عملية مستمرة من أجل الوفاء الفعلي بالتزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان. وفي قطاع السياسة العامة، تعد الخطط الخمسية الوطنية لحقوق الإنسان، وتمكين المرأة، والسياسة العامة للطفل، والسياسة الصحية الوطنية، بعض أدوات السياسة العامة البارزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد جعل إصلاح السياسة العامة والقوانين النظام القانوني المحلي أكثر توافقاً مع المعايير الدولية.

٨٠- وتنفذ السلطة القضائية خطة العمل الاستراتيجية الثالثة، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، من أجل توفير عدالة سريعة وفعالة للجميع. فجلسات الاستماع المستمرة في قضايا العنف القائم على نوع الجنس، وإدارة تدفق القضايا، وإجراءات المحكمة القائمة على جدول زمني، وتعبئة فرقة عمل خاصة لإنفاذ أحكام المحكمة العليا تعد بعضاً من التدخلات الاستراتيجية للجهاز القضائي من أجل تعزيز وصول الناس إلى العدالة.

فعالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٨١- تلعب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دور الرقيب على حماية حقوق الإنسان. وهذه المؤسسات لا تقتصر على تنظيم حملات التوعية ورصد حالة حقوق الإنسان، بل تسهم أيضاً في إصلاح القوانين والسياسات من خلال تقديم توصيات محددة إلى حكومة نيبال. وفي سياق ما بعد الزلزال، تعمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدورها كرئيس مشارك لمجموعة الحماية.

الممارسات الجيدة

التدابير الوطنية المتكاملة بشأن حقوق الإنسان

٨٢- اعتمدت نيبال تدابير دستورية وقانونية وسياساتية ومؤسسية بطريقة متكاملة من أجل الوفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان. ولم تنشئ حكومة نيبال تسلسلاً هرمياً معيارياً فحسب، وإنما كفلت قيام دعامة وبيئة لتنفيذ الأولويات الوطنية استناداً إلى القيم الأساسية لحقوق الإنسان. وتبقى المساواة والحرية والكرامة الإنسانية والسلام والعدالة والديمقراطية الشاملة للجميع ركائز لهذه التدابير المتكاملة.

الاعتراف الدستوري بترابط حقوق الإنسان

٨٣- يعترف الدستور بالحقوق المدنية والسياسية، وكذا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحمايتها بوصفها حقوقاً أساسية للجميع. وتضمن الحقوق في التعليم والصحة والعمالة والضمان الاجتماعي،

من بين حقوق أخرى، من خلال إدراك لحقيقة أن هذه الحقوق الأساسية لا مناص من إعمالها من أجل التمتع الكامل بالحقوق المدنية والسياسية. وبالمثل، أدرجت الحقوق الجماعية أيضاً من أجل تلبية الاحتياجات والمصالح الخاصة للمجموعات المحددة.

النشاط الإيجابي للجهاز القضائي

٨٤- فسرت المحكمة العليا، بوصفها حارس الحقوق الأساسية، الدستور والتشريع بصورة بناءة من أجل توفير سبل انتصاف فعالة للمتضررين ومن أجل تنفيذ الالتزامات الدولية. ولعبت المحكمة دوراً رئيسياً في تطوير السوابق القضائية بشأن نوع الجنس، والبيئة، والسوق، والحكم الرشيد، وتوسيع نطاق الحقوق الأساسية من خلال أوامر قضائية ضمن اختصاصها ونهج يعتمد دعاوى المصلحة العامة.

دمج الاتفاقيات الدولية في التشريع الداخلي

٨٥- من التزامات الدولة المنصوص عليها بوضوح في الدستور هناك التنفيذ الفعال لالتزامات نيبال الناشئة عن الصكوك الدولية. وعلاوة على ذلك، يتضمن قانون المعاهدات في نيبال لعام ١٩٩٠، الذي يتناول حالة الصكوك الدولية التي دخلت نيبال طرفاً فيها، حكماً مفاده أن المعاهدة التي تكون نيبال طرفاً فيها لها الأسبقية على التشريعات المحلية في حالة التعارض. وقد اختبرت المحكمة العليا دستورية التشريعات حتى على أساس الصكوك الدولية الملزمة التي دخلت نيبال طرفاً فيها.

التعامل مع الآليات الدولية

٨٦- يجري من خلال الحوار البناء المنتظم تعزيز التعاون الدولي في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، والتماس الدعم والتفاهم الدوليين بشأن الجهود التي يبذلها البلد. وقد تعاونت نيبال مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال توجيه دعوات إلى المكلفين بولايات حقوق الإنسان، لزيارة نيبال في أوقات مختلفة.

التعاون مع المجتمع الدولي

٨٧- تعمل حكومة نيبال مع المجتمع المدني كعنصر فاعل من أجل التنمية والتعبئة الاجتماعية، ولا سيما من أجل الاستخدام الفعال للموارد المحلية، وإذكاء الوعي، وتقديم مدخلات لتدابير الإصلاح الرامية إلى الإعمال الكامل لحقوق الإنسان. واعتمدت سياسات جوهرية تؤثر على عدد كبير من الأشخاص بعد التشاور مع المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء حقوق الإنسان. ومُثل المجتمع المدني في مختلف آليات الرصد التي أنشأتها مؤسسات الدولة.

نهج التحول الاجتماعي – الاقتصادي القائم على الإدماج

٨٨- إن السياسات والتدابير التي اعتمدتها آليات الدولة موجهة في المقام الأول نحو التحول الاجتماعي-الاقتصادي من أجل تحقيق كامل العدل والمساواة في المجتمع، بحيث يمكن لجميع

الأشخاص، بما في ذلك المجتمعات المحلية الضعيفة والمهمشة، التمتع بحقوق الإنسان الأساسية ومكاسب الديمقراطية. واعتمد الإدماج، والتعويض عن الظلم الماضي، وإقامة الربط بين جميع السياسات ومسألة حقوق الإنسان، وإعادة التوزيع الاجتماعي، والتعميم على المستوى الوطني، اعتمدت بوصفها أدوات استراتيجية وبطريقة منسقة من أجل تحقيق هدف التحول الاجتماعي – الاقتصادي.

التحديات

حالة ما بعد النزاع

٨٩- ما فتئت نيبال تتعافى من نزاع مسلح امتد عقداً بطوله. وبالنظر إلى طول الفترة الانتقالية، تأخرت عملية التنمية الشاملة ولم تترجم الالتزامات المتعهد بها بإعمال حقوق الإنسان إلى أعمال كما كان متوقعاً. وأضافت مختلف قضايا ما بعد النزاع التي تؤثر سلباً على حالة حقوق الإنسان في البلد مزيداً من القيود إلى التحديات القائمة. وتعد إعادة الإعمار، والإصلاح المؤسسي والثقافي، وإقامة العدالة الانتقالية والمصالحة في المجتمع، وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة، وتعزيز المساءلة أمام المرؤوسين هي التحديات الرئيسية التي تواجه الإدارة المستدامة لمرحلة ما بعد النزاع.

التنفيذ الفعال لتدابير حقوق الإنسان

٩٠- تعد عدم وجود سلطات محلية منتخبة، والقيود التي يعرفها توليد الموارد وتعبئتها، وتدني قدرات الوكالات المنفذة، والبعد الجغرافي، إلى جانب أمور أخرى، هي العقبات الرئيسية أمام تنفيذ القوانين والسياسات والخطط والبرامج المتعلقة بحقوق الإنسان تنفيذاً سليماً وفي الوقت المناسب. إذ بالرغم من الإنجازات الملحوظة في مؤشرات التنمية الاجتماعية الاقتصادية، تبقى حماية حقوق المجتمعات المحلية الضعيفة والمهمشة على النحو المتوخى في الدستور تطرح تحدياً.

الممارسات الضارة الموجودة

٩١- لا تزال توجد العديد من الممارسات الضارة[١٣٧] في المجتمع بالرغم من تدخلات الدولة وأوجه التحسن المطردة. وقد وضعت هذه الممارسات عقبات كبرى أمام تنفيذ المبادرات التي تقودها الوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من أجل تحسين نوعية الحياة. ويبقى إحداث التغييرات المطلوبة في سلوك وممارسات ومواقف النسيج الاجتماعي والثقافي للعقلية الموجودة عملية طويلة الأجل.

الاستجابة البعدية للكوارث الطبيعية من منظور حقوق الإنسان

٩٢- ما فتئ إدماج قيم حقوق الإنسان في التدخلات الإنسانية والإنقاذ والإغاثة وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد كارثة طبيعية مطروحاً في جدول الأعمال الوطني بعد الزلزال المدمر الذي وقع في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٥ وما أعقبه من هزات ارتدادية. وعلى الرغم من الإدراك المتزايد لهذه الأولويات، لا تزال الاستجابة القائمة على الحقوق لاحتياجات ضحايا الزلزال تمثل تحدياً.

وبعد التشاور مع الخبراء وأصحاب المصلحة الوطنيين، تعمل حكومة نيبال على الإعداد لتوسع حضري مخطط له، واستيطان منظم في المناطق الريفية، واستعراض وتنفيذ قانون البناء والسياسة العامة لاستخدام الأراضي، وإنشاء آليات مؤسسية مناسبة للإدارة الشاملة للكوارث الطبيعية وكذا الناجمة عن النشاط البشري، إدارتها بمزيد من الخبرة واتساق الجهود الوطنية والدعم الدولي.

تخفيف حدة الفقر

٩٣- بالنظر إلى أثر استراتيجيات وبرامج الحد من الفقر وتقييمها، تبذل حكومة نيبال جهوداً من أجل مواصلة إدماج مفاهيم عدالة التوزيع، ونهج لا مركزية بصورة أكبر، وإمكانية الوصول المتكافئ إلى الموارد المتاحة، والوصل بين برامج التنمية وسيادة القانون، ومكافحة الفساد في جميع السياسات العامة بطريقة خاضعة للمساءلة. وعلى الرغم من أن مستوى الفقر ما فتئ يتراجع، فقد كان عقبة كبيرة أمام تمتع الجميع بحقوق الإنسان الأساسية.

الالتزامات الوطنية

٩٤- أثبتت نيبال، بوصفها بلداً ديمقراطياً ذا حكومة منتخبة وجهاز قضائي مستقل وكفء ووسائط إعلام حرة ومجتمع مدني نابض بالحياة، التزاماً قوياً بحقوق الإنسان. وبالرغم من التحديات العديدة، فإن حكومة نيبال ملتزمة بتنفيذ التوصيات المقبولة المقدمة في إطار الجولة الأولى للاستعراض الدوري الشامل وكذا التوصيات الإضافية التي سترد من خلال الجولة الثانية تنفيذاً فعالاً، مع زيادة التركيز على تعميم مراعاة حقوق الإنسان في السياسات والبرامج الإنمائية وتخصيص مزيد من الموارد وتحسين القدرات. وحكومة نيبال ملتزمة بمواصلة الجهود الوطنية تماشياً مع الأولويات الوطنية والالتزامات الدولية وبتعزيز تعاونها مع المجتمع الدولي وأصحاب المصلحة الوطنيين. وتتوقع حكومة نيبال المزيد من الدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في جهودها الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان بطريقة مستدامة.

Notes

1 The reports of the proceedings of regional and national consultations are attached in Annex –1.

2 The thematic areas include, education; health, nutrition and population; labour and employment; culture; legal reform and administration of justice; environment and sustainable development; women, disabilities, senior citizens and gender and sexual minorities; international responsibility of Nepal; food security and food sovereignty; transitional justice and conflict victims; human right education; inclusive development; children; housing; social service and security; execution of Supreme Court judgments and recommendations of National Human Rights Commission; custody and prison reform; and institutional strengthening. (The NHRAP is available at www.opmcm.gov.np).

3 Nepal has ratified seven core UN Conventions on human rights out of nine.

4 Act on the Commission on Investigation of Enforced Disappeared Persons, and Truth and Reconciliation, 2014; Caste-Based Discrimination and Untouchability (Offence and Punishment) Act, 2011; An Act to control Sexual Harassment against Women at Workplace, 2014.

5 A Bill to Criminalize Torture and Ill Treatment, 2014; Some Nepal Acts Amendment Bill to End Gender Based Violence and to Maintain Gender Equality, 2014; A Bill to Prohibit Witchcraft Practicing, 2014; Bills on Penal Code, Criminal Procedure Code, Sentencing Legislation, Civil Code, and Civil Procedure Code, 2014.

[6] Four Geneva Conventions Implementation Bill, 2014; National Human Rights Commission Service Bill, 2015; A separate Bill to Criminalize Enforced Disappearance; Some Nepal Acts Amendment Bill to maintain Inclusion in Public Services; A Bill on National *Dalit* Commission.

[7] At least five layers of government mechanisms have been functional for the implementation of treaty body obligations including the Concluding Observations. The Human Rights Divisions or Sections established at various ministries have been playing a role of performing basic tasks and preparing documentations. The Human Rights Division of the OPMCM has been serving as human rights focal agency of the GoN. It is mandated to prepare plans of action, policies and reports as well as identify the issues and gaps in existing measures. A Steering Committee led by the Chief Secretary and consisting of secretaries of different ministries has been monitoring the implementation status and where necessary, supervising and facilitating work of the ministries. A regular meeting of all Secretaries of the GoN is held under the chairmanship of the Chief Secretary to address the problems and challenges, if any, during the implementation process. The Council of Ministers, the apex executive body, approves policies and Bills related to fulfilling the GoN's human rights commitments and implementation of the Concluding Observations. Likewise, Social Justice and Human Rights Committee of the Legislature Parliament oversees the issues of human rights and extends necessary directives to the government towards protecting human rights in accordance with international standards.

[8] The GoN has planned to build new buildings for prisons in Nuwakot, Makwanpur, Banke, Kavrepalanchowk, Udayapur, Rupandehi, Kailali, Kanchanpur, Bardiya, Parbat, Jhapa, Rolpa districts.

[9] It includes, Recommendation 106.1, 2, i.e., *due consideration to the views of different groups that compose Nepali society, and participation of ethnic and caste group in constitution making process; timely writing, peaceful coexistence and guarantee freedom of religion, equality and non-discrimination; women's rights in line with intl' HR instruments*.

[10] The endorsed draft of the new constitution has been disseminated through the official website of the CA, newspapers, radios and other mass media. The draft has also been published in official gazzette.The committee on Citizen Relations and Public Opinion collection of the CA is mandated to collect views and feedbabacks of people, and the Committee will present a report incorporating suggestions from the people and other stakeholders.

[11] It includes, Recommendation 106.26, 108.23, 27, 28, i.e. *concrete steps to ensure security of HRDs and journalists; prompt investigation on violations and prosecution; necessary measures to put an end to acts of intimidation and violence committed against journalists and human rights defenders*.

[12] The Guidelines cover the matter of professional safety, insurance, and welfare matters related to journalists.

[13] It includes Recommendation number 107.27, i.e. *ensure the right to freedom of assembly is guaranteed and remove all restrictions to peaceful protests*.

[14] *New labour legislation as per the ILO Convention No. 111, Labour exploitation at home and abroad:* It includes Recommendation number 106.40, 108.32, i.e. *Protect labour exploitation at home and abroad by legislation and oversight of workplace practices; Ensure that the new labour legislation includes provisions prohibiting discrimination as ILO 111*.

[15] The Bonded Labour (Prohibition) Act, 2002 and its Rules, 2010 are in place to put ban on any form of bonded labour including *haliyas* and *kamaiyas*, to rehabilitate the freed bonded labourers and to uplift their livelihood from the perspectives of social justice.

[16] The setting up of standards relating to air, light, chemicals and radiation for industries is planned for the upcoming fiscal year. Occupation related illness, safety and health management system has been in the process of development in the accident reporting system.

[17] The schemes include: (a) Unemployment Insurance Plan, (b) Injury/ Accident Insurance Plan, (c) Sickness Insurance Plan, (d) Maternity Insurance Plan, (e) Dependent Insurance Plan, (f) Disability Insurance Plan, (g) Old Age Insurance Plan, (h) Medical Insurance Plan, and (i) Family Insurance Plan.

[18] On 22 May 2011, the GoN determined minimum monthly salary and daily wage for labourers of industries, factories and enterprises where labour laws apply including agricultural labourers, and employees in media. Likewise, minimum wage for workers working in tea estate has also been determined.

[19] In the Fiscal year 2012/13, the ratio of remittance to GDP is 25.7 percent while it was 23.1 percent in the previous fiscal year, i.e. 2011/12.

[20] MoU has been signed with Bahrain, Japan, South Korea, UAE and Qatar.

[21] Bahrain, Oman, UAE, Qatar and Saudi Arabia.

[22] Saudi Arabia, Qatar, UAE, Malaysia, South Korea, Oman and Bahrain.

[23] Saudi Arabia, Qatar, UAE, and Kuwait.

[24] Foreign Employment Act, 2007 and its Rules, 2007, Guidelines on the Process Related to Obtain Personal Approval for Foreign Employment, 2012 are other legislative and policy tools.

[25] It includes: the MoLE, the Department of Foreign Employment, the Foreign Employment Promotion Board, the Foreign Employment Tribunal, Labour Desk at the Tribhuvan International Airport in Kathmandu and Labour Attachés in destination countries. Likewise, a Committee to hear the issues of undocumented workers, formed at the Department of Labour on 31 January 2011, has served as an institutional mechanism to address the issues of widespread illegal migration and exploitation of undocumented workers.

[26] By mid-March 2014, verdicts on 73 cases have been delivered while 277 cases are under consideration.

[27] It includes Recommendations numbers, *106.41, 43, 44, 45, 46, 48, i.e. Intensify efforts for more employment opportunities for vulnerable and marginalized; Efforts to reduce (rural) poverty and speed up its efforts; Continue implementing economic measures; Continue efforts to achieve equitable socio-economic development and political transformation process; Measures to reduce gap between the rich and poor*.

[28] The detailed data are given in Annex - 2.

[29] As per the Post Disaster Need Assessment Report of the National Planning Commission, more than 18 districts have been affected by the earthquake in April 25 and May 12 which caused loss of approximately 9,000 people, 600,000 houses/buildings and 700,000 people pushed to poverty.

[30] Governmental agencies including Central Bureau of Statistics have already started to disaggregate national data under major identity groups, oppressed caste groups, indigenous people, *Madheshi* caste groups and Muslims.

[31] In April 2014, IFAD has provided 5 million US dollars for PAF II.

[32] MoFALD in collaboration with the ADB has been conducting economic empowerment programmes for hill *Dalit, Madheshi Dalit, Kumal, Majhi, Bote* and providing seed money of NRs. 35,000 to each household. Ministry of Poverty Alleviation and Cooperatives, Ministry of Forest and Soil Conservation and Ministry of Agricultural Development have been implementing livelihood support programmes to ensure the poorest people's right to generate income. Under the Ministry of Forest and Soil Conservation, a Leasehold Forestry and Livestock Programme has served more than 70,000 households to support livelihood through granting 40 years lease of the forest land of about 0.7 hectare for every household.

[33] The CTEVT has been providing special vocational and technical education programmes targeting to *Dalit*, Muslim and marginalized groups. Since May 2013, 742 students (144 marginalized, 523 *Dalits* and 75 Muslim) are enrolled in the following courses: Nursing course (12th standard), Auxiliary Nurse Midwife (18 months' course), Auxiliary Nurse Midwife (29 months' course), general medicine (12th standard course of 36 months), Diploma in Civil Engineering (36 months' course), Agriculture Junior Technical Assistance (15 months' course in animal husbandry). Likewise, since 2011, a total of 1,702 students (161 marginalized, 1,166 *Dalit* and 375 Muslim) have graduated in the vocational/technical courses.

[34] Details on the targeted programmes are presented in Annex- 2.

[35] It includes Recommendations number. 106.*10, 42, 43, i.e. Request for financial assistance; Continue to seek capacity building and technical assistance in order to pursue its plans and development and promotion of human rights; Call on the international community to encourage to provide necessary assistance to strengthen domestic capacity to address the challenges.*

[36] The Policy replaced the previous Policy on Foreign Aid, 2002.

[37] The first-ever meeting of the IPOA National Implementation Oversight Committee (IPOA-NIOC) held on 5th August 2013 decided to identify the key partners for implementation of the IPOA and formulate a new national development cooperation policy to replace the old one so as to bring it closer to the spirit of IPOA.

[38] It includes Recommendations numbers 106.45, 47, i.e. *Seek broader international cooperation to deal with the threats posed by climate change; Through UNFCCC and other forums to remind international community, especially developed countries and other major emitting States, of their obligations to protect and promote human rights in Nepal by reducing greenhouse gas emissions to safe levels.*

[39] It includes Recommendations numbers 106.51, 108.3, i.e. *Continue pursuing and enhancing housing programmes; Prepare a specific plan to ensure that the Nepal Lands Act will be in practice effectively to promote equality.*

[40] The National shelter/housing Plan, 2014 is available in Nepali language at: http://www.moud.gov.np/pdf/Rastriya-Aawash-2071.pdf

[41] See National Shelter/Housing Plan 2014 (2071), pg. 18, at http://www.moud.gov.np/pdf/Rastriya-Aawash-2071.pdf

[42] See National Shelter/Housing Plan 2014 (2071), p. 29.

[43] See National Shelter/Housing Plan 2014 (2071), p. 30.

[44] It is also related to "Food Safety" Section, i.e. paras. 35–36.

[45] *The Right to Education, Free, compulsory and quality education for all children and all segments of society, including marginalized, disadvantaged and most vulnerable groups, and School Feeding Programmes.* It includes Recommendations numbers 106.*50, 52, 53, 54, 108.33, 34, 35, 36, i.e. Free and compulsory (primary) education with special focus on girls; policies for free and compulsory education and participation of the disadvantaged; Programmes and measures for education; Participation of parents in increasing quality; Expand school feeding programme*.

[46] As per the economic survey (2013/14), net enrolment rate in grade one in the year 2013/14 has increased to 95.6% compared to 89% in the year 2011. Likewise, net enrolment rate in basic education has increased to 86.3% (in 2013/14) compared to 70% (in 2011) and in secondary education to 33.2%. Qualified and trained teachers in basic education have increased to 91.5% (2013) compared to 79% (in 2011) and in secondary level education has increased to 98% (2013) compared to 94% (2011). Similarly, literacy rate among six to fifteen years has also increased to 65.9% in 2013 from 60.9% in 2012. Literacy rate based on Gender Parity Index (GPI) for 2012 is 0:62 compared to 0:9 for 2011. Due to expansion of government budget and expenditure in the education sector together with expansion of educational activities in the private and non-government sectors, output of this sector is estimated to remain at 6.0 percent with marginal increase of 0.1 percent as compared to previous fiscal year. The 13th periodic Development Plan (2013-16) targets to increase the literacy rate among the age group of above 15 to 75 percent, 15 to 25 age group to 95 percent; enrolment rate in class one having the experience of child development to 64 percent; net enrolment rate in basic education (class one to five) to 100 percent; net enrolment rate in class one to eight to 90 percent; and net enrolment rate in secondary education (class nine to 12) to 40 percent.

[47] Schools having toilet facilities have increased to 81.3 percent and number of schools having separate toilets for girls has increased to 67.6 percent.

[48] The details on various programmes are mentioned in Annex - 3.

[49] The details on the support schemes are given in Annex - 3.

[50] It includes Recommendation number 106.52, i.e. *Programmes and measures for the enjoyment of rights to health.*

[51] The Policy emphasizes increasing the access to health services to all citizens with special focus on poor and marginalized communities residing both in urban and rural areas through implementing the programmes based on equity and social justice. The vision of the Policy is to enhance the physical, mental, social and emotional health of every citizen so that they can be able to live a productive and quality life.

[52] It includes district hospitals, primary health centres, health posts, and sub-health posts.

[53] The GoN has been distributing contraceptives and permanent sterilization service free of cost. In the fiscal year 2012/13, a total of 599,420 people were provided with contraceptives and 52,181 were provided with permanent sterilization service through the reproductive health programme as a family planning initiative. In addition, 2,478,000 regular users of contraceptives from across the country received such services in the same period. As of the end of FY 2013/14, the number of people having knowledge about the legality of safe abortion is 38 percent, number of people with knowledge about the availability of place/service centre for safe abortion is 60 percent, number of people using the safe abortion service is eight percent, rate on usage of family planning devices is 49.7 percent, rate of pregnant women utilizing delivery service at health services is 35 percent and rate of pregnant women utilizing delivery service through trained health workers is 36 percent. The 13th periodic Development Plan, 2013-2016 aims at increasing the rate on usage of family planning devices to 67 percent and decreasing the fertility rate (among 15–49 aged women) to 2.4, and thereby increasing the life expectancy rate to 71 years.

[54] In the FY 2012/13, a total of 33,024 women were screened as having the problem. Among them, 3,660 women received silicon ring peccary and 4,725 underwent uterine operation. Likewise, awareness programmes both on preventive and curative aspects together with treatment facilities have been implemented at the local level. The national budget for the fiscal year 2014/15 as well as the NHRAP ensures continuation of the availability of the service free of cost in the course of implementing the Supreme Court ruling.

[55] It includes Recommendations numbers 106.12, 17, 107.26, i.e. *Strengthen human rights in all areas; Inclusion of human rights education in school programmes; Human Rights education to general public with a focus on the most vulnerable social groups; Provide mandatory HR training for law enforcement officials*.

[56] In the last two fiscal years, Ministry of Law, Justice, Constituent Assembly and Parliamentary Affairs (MoLJ) has conducted four dissemination programmes in pursuance of the Action Plan on the implementation of the Recommendations of the UPR. More than 700 people have benefited from these programmes.

[57] Police Rules, 2014, and Army Rules, 2013, provide for mandatory human rights training for security personnel. Police Rules, 2013, have provisions for mandatory training on human rights and crime investigation in relation to offences against women and children. The Rules include provisions for the duty of police towards protection and promotion of human rights. As per the Police Rules, 2013, rules 53 (g), 55 (q), 57 (o), 59 (v), 60 (t), 62 (u), 63 (t), it is the duty of the police to protect and promote human rights and to implement a specific plan for the protection of the rights of vulnerable people, women and children. Likewise, Army Act, 2007, ensures that mandatory training on human rights to all army personnel is provided. Army Act, 2007, Section 20 (1) provides that a person to be included in the organization of the Nepal Army shall be provided with training and orientation on topics including human rights and international humanitarian law.

[58] Nepal Police has developed Crime Investigation Directives, 2014, Standard Operating Procedure on Women and Children Victim Care System, 2014, Nepal Police Polygraph Directives, 2014. The Office of the Attorney General has developed medico legal manuals for crime investigation, Victim Protection Manual, Manual on monitoring of human rights situation of inmates in custody and prison, Resource material on criminal offence against Children and Women, Victim's rights handbook.

[59] Nepal Army has been conducting training on gender equality and UNSCR Resolution 1325 and 1820 since 2010, in which, 1,082 army personnel have been sensitized. Moreover, as per the National Action Plan on UNSCR 1325 and 1820, Ministry of Defence has conducted a project on promoting women's participation in the peace building process and economic opportunities since 2013. So far, 1,065 army personnel have been trained in the subject matter.

[60] All army personnel have received basic education on human rights as the basic education on human rights is compulsory for them.

[61] It includes Recommendation number 106.49, i.e. *Improve food safety of vulnerable groups, particularly indigenous people, former bonded labourers, Dalits, Muslim, PwDs and those who are infected with HIV/AIDs*.

[62] As per its mandates, the Division has been liaising with other line ministries and formulating laws, policies and guidelines related to food safety and nutrition and related endeavours such as seed, fertilizer, pesticides and so on.

[63] The programmes aim at achieving outputs like introducing more than 17 new species of grain, introducing 21 new technologies and eight new practices in food and animal farming respectively, achieving the production of more than 700 metric ton of seed and so on.

[64] It includes Recommendations numbers 106.13, 55, i.e. *Put in place follow-up mechanism to ensure return, registration, re-adaptation and reinsertion of IDPs; Establish monitoring system; Design and implement programmes to ensure the respect for and protection of the rights of women and children in the rehabilitation*.

[65] The policies, directives, procedures and programmes to address the issues of IDPs and conflict victims include:

- National Policy on Internally Displaced Persons, 2007
- Directives to provide relief to the IDPs and their families, 2007
- Peace Fund Operation (Procedure) Regulation, 2009
- Terms of Reference of Local Peace Committee, 2009 and Directives of Local Peace Committee, 2010
- Development Programme for Peace Operation Working Procedure, 2009, and Development Programme for Peace Operation Directives, 2012
- Relief, Compensation and Financial Support Working Procedure, 2010
- Employment/Self-Employment for Conflict Victims Operation Directives, 2011
- Special Programme for Conflict Affected Area Operation Directives, 2012
- Psycho-social Counselling Service Operation Directive, 2014
- National Action Plan, 2011, on the Implementation of the United Nations Security Council Resolutions 1325 and 1820
- Conflict Victim Journalist Welfare Fund and Operation Guidelines, 2013

[66] Between fiscal years 2006/07 and 2012/13, among the 79,571 IDPs, 25,000 have received a sum of Rs. 240,144,000 as interim relief. Employment generation training has been provided for 3,030 conflict victims from 12 districts and 11,740 victims from 42 districts during the probation period and first phase respectively. As of the end of FY 2012/13, 7,996 persons with conflict-induced injury have received a sum of Rs. 369,868,000. Also, a sum of Rs. 84,377,000 has been provided as life sustaining allowance to

736 persons with more than 51 percent disability caused by conflict induced injury. Likewise, the Ministry of Peace and Reconstruction (MoPR) has provided interim relief and rehabilitation support to conflict victims. This includes relief to the families of deceased, single women, families of the conflict victims, skills development training to conflict victims and relief/compensation based on NHRC's recommendations.

[67] It includes Recommendation number 107.4, i.e. *Do the necessary including legal texts to reaffirm and reinforce the equality between all ethnic, cultural and linguistic component*.

[68] The policies include, Culture Policy, 2013, the policy to provide primary education in mother tongue. The mechanisms include, establishment of NFDIN, Nepal National Ethnographic Museum, etc.

[69] It includes Recommendations numbers 106.*46, 107.28, 108.13, 14, i.e. Step up efforts to achieve ESC rights for marginalized and vulnerable; Redouble efforts to promote and protect the rights of vulnerable groups such as children, women, PwDs, aged persons; Take effective measures to increase the involvement of the indigenous peoples, minorities and vulnerable in civil services, law enforcement agencies and local authorities; Measures to ensure PwDs are enabled to participate in vocational and job training, literacy in consultation with their representative organizations; Ensure non-discrimination.*

[70] Article 35 of the Constitution stipulates that the State shall pursue the policy to provide social security schemes for marginalized and disadvantaged groups. Article 35 (19) states that a policy to provide allowances to old age people, women and the unemployed shall be adopted.

[71] The programme includes the provision of monthly monetary allowance of Rs. 500 to elderly citizens, Rs. 500 to single women, Rs. 1,000 to fully disabled, Rs. 300 to partially disabled, Rs. 3,000 to those with extreme disability and Rs. 500 to persons belonging to the endangered communities. In addition, an annual medical allowance of Rs. 2,000 is provided to the senior citizens above 70 years of age. Senior citizens above 75 years of age are entitled to free medical treatment of cancer and the diseases related to heart, kidney.

[72] The social security measures include:

- Establishment of Day Care Service Centres and Senior Citizen Clubs, and Renovation of the existing old age homes
- Implementation of Senior Citizen Act, 2007 and Rules thereof
- Collecting data about senior citizens
- Review of the existing provisions on social security for necessary improvement and expansion by National Planning Commission and concerned ministries
- Formation of Senior Citizen Welfare Committee at the central and district levels
- Initiation of one model shelter home in each development region
- Partnership with CSOs

[73] There was a considerable increase in 2008/09 and 2009/10. The proportion of the social security allowance in the total budget expenditure is also growing significantly. It has exceeded the government's total pension expenditure. The proportion of actual expenditure on social security in FY 2009/10 is 2.79 percent, which is higher than the actual expenditure on pensions (i.e. 2.52 percent of the total budget expenditure) given to the civil servants, police, teachers, and others.

[74] The NFDIN has been organizing various programs to guarantee that IPs are able to enjoy their identity and culture including through the promotion and preservation of their traditional languages. Some of the programs through NFDIN includes, cultural events and festivals of indigenous nationalities, education & communication programs through electronic media, historical, cultural, religious, heritage preservation and promotion program, income generation training program based on professionalism and traditional job skills, indigenous film festival & documentary production training program, indigenous women capacity & skill development program, mother tongue literacy and training of trainer program, mother tongue script identification, grammar, writings, dictionary development, extinct language re-writing programs, research and development, publication of journals & bulletins, rural tourism training program, upliftment program of endangered & highly marginalized indigenous groups, and youth self employment through skill/professionalism and empowerment program.

[75] These institutions include: National Foundation for Development of Indigenous Nationalities (NFDIN), National *Dalit* Commission (NDC), National Muslim Commission, *Badi* Community Upliftment and Development Board, Marginalized and *Dalit* Upliftment and development Board and Backward Community Upliftment and Development Board, Buddhism promotion and Monastery Development Committee.

[76] The NFDIN has also been supporting the MoFALD in realizing the rights of the IPs by conducting targeted programs. The GoN has been providing annual grant to NFDIN to initiate and implement the programs of protection, preservation and promotion of the cultures, languages, institutions, traditional knowledge and skills of IPs and institutional strengthening. It has planned for further institutional strengthening of NFDIN through allocation of adequate resources.

[77] The GoN, in its present NHRAP has planned to review and revise the existing legislations and formulation of new legislations related to the indigenous communities. It has programs to protect and preserve the cultural and religious heritage, traditional language and script, specially of the endangered communities, establishment of museums and model villages, development and publication of dictionary and grammar in mother tongue, collection and preservation of history, folklore, music and folk-tales, and organization of cultural festivals and awareness programs.

[78] IPs, *Dalit, Madheshi*, backward community, PwDs, senior citizen.

[79] According to the Civil Service Act, 1992, different groups are entitled to get reservation quota, such as: 33 percent for women, 27 percent for indigenous people, 22 percent for *Madheshi*, 9 percent for *Dalit*, 5 percent for person with disabilities, and 4 percent for people from backward area. The policy of inclusion has been adopted in all security forces, State owned or controlled public enterprises, universities, schools, and public services under relevant legislations.

[80] The Police Rules, 2014, Army Rules, 2013, and Armed Police Force Rules, 2015 provide for reservation/quota for women, indigenous people, *Madheshi, Dalit*.

[81] The proposed amendment Bill provides for at least 40 percent representation of women in Village Development Committee, Municipalities and District Development Committee.

[82] For the year 2013/14, the GoN has allocated Rs. 70.4 mil. for education support to the persons with disabilities. In the fiscal year 2014/15, the GoN has planned to provide scholarships to students with disabilities, operate the Community Based Rehabilitation Programme in an effective manner, make the educational and health facilities PwDs friendly, and provide support for the treatment of spinal injury cases through the mobilization of citizen treatment fund. A Special Education Council has been formed to provide special education to students with disabilities. National Action Plan on persons with disabilities ensures the rights to get free and quality education, increasing the access to education and disability friendly environment. The Curriculum Development Centre has adopted a participatory curriculum development and textbook review process in consultation with disability experts and stakeholders. Similarly, in the fiscal year 2013/2014, 1,030,126 *Dalit* children studying in grade one to eight have received scholarship support worth Rs. 400, and 79,551 studying in grade nine and ten have received scholarship support worth Rs. 500 and 28,028 studying in grade 11 and 12 are planned to get scholarship support worth Rs. 1,000 in the coming fiscal year. In the feeder hostels, priority is given to the admission of *Dalit* children. In the fiscal year 2014/15, the GoN plans to provide monthly scholarships to students from marginalized communities such as *Dalits, Raute, Chepang* worth Rs. 1,500 to Rs 3,000 to continue their higher education if they pass School Leaving Certificate Exam (10^{th} grade) in first division from the community schools.

[83] The SSRP aims to cover 175,000 children with disabilities at the primary level and 75,000 at the secondary level by providing them with scholarship support.

[84] They include classes for the blind, deaf, and for children with intellectual disabilities. Currently, there are 360 integrated resource classes of which 164 are for the deaf, 78 for the blind and 118 for the children with intellectual disabilities. Likewise, there are 34 Special schools, 365 Resource Classes, and 21 Integrated Schools across the country for promoting access to education of children with disabilities.

[85] There are 30 special schools for deaf children, one for blind, thirteen for children with intellectual disabilities and one for children with physical disabilities. There are also five integrated schools for deaf children and 16 for blind children. The GoN has established Resource Centres in specific geographical areas. The GoN has also established Assessment Centres in 62 districts in order to collect information on the children with disabilities, assess their educational needs and specify the appropriate way of education to them, i.e. through general books, resource classes or special schools.

[86] The Community Based Rehabilitation Program focuses on providing health, education, socialization, empowerment and livelihood services to the PwDs.

[87] The Guidelines identify public areas that need to be made accessible with clear definition of accessibility for different types of disabilities. The Guidelines also provide that a reservation of five percent seats have to be allocated on parapet of any stadium that has to be fully accessible for wheelchairs.

[88] Some targeted programmes for PwDs are:

- Support for health, education, livelihood, socialization and empowerment is being provided in all 75 districts.
- Empowerment and Information Centres (Help Desk) are being operated in 14 districts and are planned to be replicated in other districts.
- Technical assistance materials are being produced in four development regions.
- Model day care and residential rehabilitation centres in public-private-partnership model are initiated from Central Development Region.
- Civil service entrance preparation classes for PwDs are being run in all development regions.
- ID cards have been distributed and establishment of well-equipped Community Based Rehabilitation Centres has been planned.

- The domestic legislation and plans have been reformed as per the CRPD.
- Partnership has been initiated with the NGOs.
- Programmes to increase the accessibility of PwDs to public space.

[89] It includes Recommendations numbers *106.21, 24, 107.10, 11, 12, 13, 108.10, 11, 12, i.e. Make further efforts to overcome the difficult issue of all kinds of discrimination; Pass the bill on caste-based discrimination, ensure that the policy is fully implemented also by local authorities in rural and remote areas; Take legal and policy measures to end discrimination; Cases of caste-based discrimination be reported, investigated, perpetrators prosecuted and victims compensated.*

[90] The Act clearly mentions that any kind of discrimination on the basis of caste in both public and private space is punishable by law. The Act defines acts of discrimination against caste and religion as a crime and persons involved in such crime may be punished with three months to three years of imprisonment and Nepalese Rupees 1,000 to 25,000 of penalty. The perpetrators are also liable to provide compensation to victims. The Act provides for an additional punishment for public officials found responsible for caste-based discrimination.

[91] The quota is at all public services including Nepal Police and Armed Police Force.

[92] The GoN under the Legal Act, 1997, has established a Central Legal Aid Committee at the centre and District Legal Aid Committees in all districts which are providing free legal aid service to the indigent people. Besides, the paid lawyers in every court have been engaged in providing free legal aid service to those who are not in a position to afford the service on their own. Indigent women, *Dalits*, and marginalized are given preference for the services.

[93] According to the Attorney General's Office Report.

[94] The GoN has planned to provide building for National Foundation for Development of Indigenous Nationalities, National *Dalit* Commission, National Muslim Commission, Neglected, Suppressed and *Dalit* Community Upliftment Development Board, *Badi* Community Upliftment Board and Backward Community Upliftment Development Board.

[95] It includes Recommendations numbers *106.3, 107.2, 17, 108.18, 19, i.e. Reform penal code and penal procedure code in accordance with CAT; Criminalize torture, enact specific domestic legislation to criminalize torture; Undertake legal and administrative efforts to end torture and related impunity; Impartial investigation into allegation of torture and prevention of torture; Investigate credible allegation of EJK and introduce an independent complaint mechanism on the conduct of the security forces*.

[96] Investigation Committee as provided in Section 62(1) of the Army Act has a special provision to conduct thorough and impartial investigation into the allegation of torture and disappearance. The offence of torture is prosecuted in an Army Special Court. Similarly, Police Rules, 2014 and Armed Police Force Rules, 2015 also prohibit torture.

[97] It includes Recommendation number 106.31, i.e. *Strengthen the implementation of human trafficking and transportation (Control) Act 2007 and its Regulation 2008; Strengthen law enforcement and judicial system in the efforts to address impunity, prevent trafficking and sexual exploitation; Provide protection and compensation to victims*.

[98] The districts include: Kathmandu, Sindhupalchowk, Kailali, Jhapa, Parsa, Repandehi, Banke and Chitwan.

[99] A total of 429 persons were rescued by mid-April 2014. The number stood at 1,458 in FY 2012/13. District Development Committees have been provided with grants of Rs, 3,750,800 for curbing human trafficking and Rs. three million to manage rehabilitation centres. Seven service centres have been established in the India-Nepal border areas for controlling human trafficking and violence against women and children.

[100] It includes Recommendations numbers *106.33, 34, 35, 36, 37, 38, 107.25, 108.22, 24, 25, 30, i.e. Establish TRC and Disappearance Commission in line with international standards; Ensure that there is no amnesty to grave violations of HR; Ensure that perpetrators are brought to justice; Ensure that all decisions from judiciary regarding human rights violations during and after the conflict are fully respected by all concerned institutional actors*.

[101] Act on the Commission on Investigation of Enforced Disappeared Persons, and Truth and Reconciliation, 2014.

[102] It includes Recommendations numbers *107.3, 14, 15, 16, 24, 108.15, 16, 17, 29, i.e. Review legislation and amend it where necessary to remove provisions which allow government and military personnel to act with impunity; Conduct thorough and impartial investigation into allegations that the police or any person of the justice system has taken part in discriminatory actions; Take necessary measures for the prevention of warrantless arrests, torture, EJK and other misconduct and ensure swift and fair investigation; Create a system of accountability to investigate and prosecute human rights violators in military and law enforcement agencies; Introduce an independent complaints mechanism on the conduct of security forces and establish a Nepal Police Service Commission*.

[103] Till date, internal departmental action has been taken against a total of 856 cadres/officials (622 from Nepali Police, 56 from Armed Police Force, 177 from Nepal Army and 1 public servant) in cases of violation of human rights.

[104] It includes Recommendation number, 107.21, i.e. *Create mechanisms to end the case backlog at all levels of the judicial system*.

[105] Justice Sector Coordination Committee at the Centre is established under Rule 13 (d) of the Supreme Court Rule, 1992 and District Level Justice Sector Coordination Committee is established under Rule 4 (b) of the District Court Rules, 1995. The Strategic Plan sets the activities to strengthen these Committees.

[106] It includes Recommendations numbers *106.19, 20, 56, 107.9, 108.5, 6, 7, 8, 9, i.e. Make further efforts to implement the recommendations of various treaty bodies; Continue cooperation with the UN and other international organizations; Undertake a participatory process in the implementation of the UPR recommendations; Work with OHCHR to develop a common core documents in conjunction with treaty-specific lists of issues to help streamline treaty reporting; Extend standing invitation to all special procedures.*

[107] It includes Recommendations numbers *106.3, 108.26, i.e. Implement the decision of the Supreme Court of 2007 that requires the state to criminalize enforced disappearances; Sign and ratify the CED*.

[108] The Act on the Commission on Investigation of Enforced Disappeared Persons, Truth and Reconciliation, 2014.

[109] It includes Recommendations numbers *106.2, 4, 9, 14, 22, 28, 29, 31, 39, 107.8, 18, 22, 23, 108.20, 21, i.e. Review legal framework to provide for a better protection and promotion of women's rights; Introduce comprehensive legislation and more stringent enforcement of existing laws in the areas of domestic violence towards women; Strengthen the resources allocated to the implementation of the NAP for children, 2005-15; Further enhance measures aimed at protecting the human rights of children, women and other vulnerable groups; Continue its efforts to ensure gender equity; Continue to promote the role of women in society ; Adopt effective measures to guarantee the protection of victims of gender violence; Intensify efforts to eliminate VAW and increase their participation in political and administrative decision making; Implement measures to encourage women to undertake legal training and facilitate their entry into the judiciary; Develop a NAP on ending VAW and children; Take further legislative steps and accelerate efforts for their effective implementation regarding trafficking and VAW and children.*

[110] With regard to the initiative to abolish the 35-day statute limitation for rape reporting, a Bill on Penal Code and a Bill to Amend Some Nepal Acts to maintain gender equality have already been submitted to the Legislature Parliament. Once this Bill is passed the current 35-day statute limitation will be abolished by providing six months of limitation.

[111] The Unit has taken immediate action in cases where concerned agencies refuse to register complaints or when they are unresponsive.

[112] The districts include: Panchthar, Solukhumbu, Sunsari, Saptari, Sarlahi, Makwanpur, Nawalparasi, Tanahu, Kavrepalanchowk, Baglung, Jumla, Dang, Bardiya, Doti, Kanchanpur, Pyuthan and Rautahat.

[113] The districts include: Kathmandu, Sindhupalchowk, Kailali, Jhapa, Parsa, Repandehi, Banke and Chitwan.

[114] There is a reservation of quota for women in all public services and as a result the representation of women has been gradually increasing. Reservation policy for participation of women among others is ensured in civil service including in the State owned/controlled Corporations. As per the Constituent Assembly Member Election Act, 33 percent of seats under the proportional election system are reserved for women. The policy on social inclusion has resulted in a gradual increase in the participation of women.

[115] GDI measures achievements in the same basic capabilities (dimensions) as the HDI, i.e. average achievement in three basic dimensions of human development: a long and healthy life, knowledge and a decent standard of living, but takes into consideration inequality in achievements between women and men. The values of the GDI range between 0 and 1. A GDI value of 1 indicates perfect gender equality whereas 0 indicates perfect gender inequality. For details, pls. see p. 85, Nepal Human Development Report, 2014, GoN, UNDP.

[116] Human Development Report, 2011 and 2013, UNDP.

[117] The cases include kidnapping and hostage taking, domestic violence, arson, theft, rape, human trafficking, etc.

[118] According to the Nepal Police, the number of complaints related to domestic violence has increased to 5,961 (in 2013/14) from 2,250 (in 2011/12). Likewise, the rape cases filed with the Nepal Police have increased to 1,170 (in 2013/14) from 711 (in 2011/12).

[119] The Policy focuses, inter alia, on measures to rehabilitate, provide social security, education and health care support for the street children. Furthermore, it has adopted a policy of joint action of the GoN and development partners in mobilizing community-based organizations to combat early marriage. The Policy has adopted a fast track system to take action against child marriages and local authorities have been given additional responsibilities to combat child marriages.

[120] It includes Recommendations numbers 106.27, 107.18, i.e. *Child recruitment becomes punishable under domestic law, social and educational reintegration of child soldiers*.

[121] Army Rules, 2013, rule 6(1)(a)(3), (b)(1), (c)(1).

[122] It includes Recommendations numbers *106.30, 32, 107.19, 20, i.e. Strengthen its measures to eradicate child abuse, sexual exploitation of children; Strengthen implementation of its child labour Act; Establish state structures for the supervision, prevention, rescue and rehabilitation in the cases of child labour and mendacity and ensure that those responsible be prosecuted and sanctioned; Abolish all forms of child labour, including bonded labour and take measures to ensure that no person under 18 years of age is allowed to perform hazardous work, in accordance with the ILO Convention 138*.

[123] A list of hazardous labour sectors for children includes: domestic labour, pottering, bonded agricultural work, recycling, carpet industry, brick production, mining, commercial sexual exploitation, armed forces or armed groups, transport, embroidery work, mechanical, hawking, and herb collection.

[124] Awareness raising through information, education and communication (IEC) materials such as radio jingle, documentary against child labour, pamphlets etc.

[125] It includes Recommendation number 108.2, i.e. *Enact JJ law compliant with international standards; Consolidate legal framework to ensure proper functioning of a JJ system*.

[126] The GoN has established Child Correction Homes in Bhaktapur (Central Development Region), Sarangkot, Kaski (Western Development Region) and Biratnagar (Eastern Development Region). Likewise, the process is underway to establish Child Correction Homes in Mid-Western and Far-Western Development Regions.

[127] It includes Recommendation number, *106.5, 23, i.e. Enact legislation to ensure members of the LGBTI community citizenship rights, consistent with the equal rights enumerated in the Nepali Supreme Court's 2008 decision; Take steps to ensure non-discrimination based on sexual orientation and gender identity in the proposed civil and criminal laws*.

[128] In the case of Sunil Babu Pant vs. the Government of Nepal, decided in 2012.

[129] It includes Recommendations numbers *106.6, 7, 8, 25, 107.5, 6, 108.11, i.e. Consolidate the national human rights infrastructure; Strengthen the NHRC to enable it to maintain A status accreditation; Continue promoting the work of NWC; Promptly implement all recommendations put forward by the NHRC; Provide the NDC and NWC with sufficient resources to effectively realize their mandate*.

[130] National Human Rights Commission, National Women Commission, National *Dalit* Commission (NDC), National Muslim Commission, National Foundation for Development of Indigenous Nationalities (NFDIN), Badi Community Upliftment and Development Board, Marginalized and Dalit Upliftment and development Board, Backward Community Upliftment and Development Board, and Buddhism promotion and Monastery Development Committee.

[131] The International Coordination Committee of the National Human Rights Institutions accredited the NHRC with "A" status.

[132] The Bill provides for the recruitment of staff in the Commission under the principle of administrative autonomy.

[133] In the case of Om Prakash Aryal vs. the Government of Nepal.

[134] The Truth and Reconciliation Commission and The Commission on Investigation of Enforced Disappeared Persons.

[135] The detail is given in Annex – 4.

[136] The details on legal reform are mentioned in Paragraph 2 and 3.

[137] Such as caste-based discrimination, discrimination against women, marginalization of ethnic minority and indigenous communities etc.